

جمعية العلوم الاقتصادية السورية

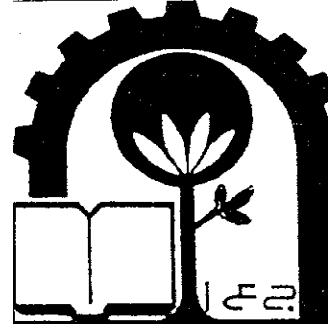
ص.ب: 3979 – تليفاكس: 2224427

دمشق

موقع الجمعية على الانترنت

www.syrianeconomy.org

www.syrianeconomy.com



ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشرة

حول قضايا اقتصادية راهنة

دمشق من 2005/11/22 و لغاية 2006/6/30

دراسة مقارنة
لاتفاقية الشراكة السورية الأوروبية
" قطاع الزراعة الآثار و المهام "

2006/6/27

الدكتور يحيى بكور

المحتويات

أولاً: المقدمة

ثانياً: القطاع الزراعي السوري و دوره في التجارة الخارجية:

- 1-2 . الإنتاج الزراعي و مستوى تطوره.
- 2-2 . المنتجات الزراعية ذات الميزة التصديرية و تطور إنتاجها.
- 3-2 . الصادرات الزراعية السورية و تطورها و مصادرها.
- 4-2 . الواردات الزراعية و اتجاهات تطورها و مصادرها.
- 5-2 . ميزان التجارة الخارجية و اتجاهات تطوره.
- 6-2 . مساهمة الصادرات الزراعية في التجارة الخارجية و تطورها.

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية السورية مع الاتحاد الأوروبي و مستوى تطورها:

- 1-3 . الاتفاقات و البروتوكولات الموقعة و أثرها على تطوير العلاقات الاقتصادية.
- 2-3 . تطور التجارة و بالسلع الزراعية و مستلزمات الإنتاج مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1990-2004.
- 1-2-3 . هيكل الصادرات السورية إلى دول الاتحاد و خاصة بالسلع الزراعية.
- 2-2-3 . هيكل الواردات السورية من دول الاتحاد الأوروبي و خاصة بالسلع الزراعية.
- 3-2-3 . الميزان التجاري السوري مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة المدروسة مع توضيح الميزان التجاري الزراعي.

رابعاً: الشراكة المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي و نتائجها المتوقعة:

- 1-4 . التوجهات العامة لاتفاقيات الشراكة، و مدى توافقها مع المتطلبات التنموية للمنطقة العربية.
- 2-4 . دراسة مقارنة لاتفاقيات الشراكة بين الدول العربية و الاتحاد الأوروبي، و اتجاهات تطورها.
- 1-2-4 . الأهداف المحددة لهذه الاتفاقيات.
- 2-2-4 . التعاون في مجال الزراعة و الصيد (الثروة السمكية).
- 3-2-4 . مجال و إجراءات تطبيق الاتفاقيات و متابعة التنفيذ.
- 4-2-4 . المزايا الممنوحة للصادرات الزراعية إلى دول الاتحاد الأوروبي.
- 5-2-4 . المزايا الممنوحة للمستوردات الزراعية من دول الاتحاد الأوروبي.
- 3-4 . نتائج تطبيق اتفاقية الشراكة العربية الأوروبية على مجمل العلاقات الاقتصادية.

خامساً: مشروع اتفاقية الشراكة السورية مع الاتحاد الأوروبي و اثارها على القطاع الزراعي:

1-5 . المحتوى الأساسي لمشروع الاتفاقية و العناصر التي تميزها عن باقي الاتفاقيات و مجالات تطبيقها.

- 1-1-5 . محتوى الشق الاقتصادي من الاتفاقية.
- 2-1-5 . محتوى الشق الزراعي من الاتفاقية.
- 3-1-5 . الشق السياسي من الاتفاقية.
- 4-1-5 . الشق الاجتماعي من الاتفاقية.

- 2-5 . الآثار المتوقعة للاتفاقية على إنتاج و تسويق السلع الزراعية.
- 1-2-5 . الآثار المتوقعة على تطوير الصادرات الزراعية الى الاتحاد الاوروبي.
- 2-2-5 . الآثار المتوقعة على الواردات الزراعية من الاتحاد الاوروبي.
- 3-2-5 . الآثار المتوقعة على زيادة و تحسين الانتاج الزراعي.
- 4-2-5 . الآثار المتوقعة على ميزان المدفوعات.
- 5-2-5 . الآثار المتوقعة على توفير الاستثمارات الزراعية.

سادسا: الخلاصة و النتائج:

أولاً: المقدمة:

أدت الحرب العالمية الثانية، و ما شهدته من دمار و خراب، سواء لدى الدول المنهزمة، أو لدى الدول المنتصرة، الى البحث عن صيغ للتعاون الدولي ببعدها السياسي و بعدها الاقتصادي. ففي المجال الاقتصادي تعددت الصيغ التي شهدها التعاون الدولي، سواء على المستوى الدولي او على المستوى الاقليمي، او على المستوى الثنائي، و ظهرت عدة صيغ و اشكال سواء من حيث مجالات التعاون، او من حيث تعدد اطرافها.

و كانت الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية و التجارة. (أو ما سمي بالجات، GAT) اول اتفاقية تم تأسيسها، و مناقشتها، عام 1946 من قبل 23 دولة، اجتمعت على هدف واحد هو التوجه نحو تحرير التجارة العالمية تدريجيا، عن طريق التخفيض التدريجي للتعرفة الجمركية، و صولا الى اعفائها نهائيا.

و قد عقدت الاطراف الداخلة في الاتفاقية عدة جولات من الاجتماعات، شهدت خلالها انضمام دول اخرى اليها، و تخلف دول كانت منضمة اليها، حتى تكلفت الاتفاقية بموافقة الجميع في جولة اورجواي التي عقدت عام 1996 ، و انتهت الى تاسيس منظمة التجارة العالمية (WTO)، و التي تضم حاليا اكثر من 152 دولة.

و مر التعاون الاقتصادي بصيغ أخرى غير الصيغة الدولية، اهمها اتفاقيات التجارة الاقليمية، التي شهدت ايضا اشكالا متعددة، بدأت باتفاقيات تفضيلية للتجارة، و تطوّر بعضها الى منطقة حرة للتجارة، ثم الى اتحاد جمركي، و سوق مشتركة، و انتهاء باتحاد اقتصادي، الذي يعتبر شكل من اشكال التكامل الاقتصادي، تكون فيه السياسات التجارية و المالية و النقدية و قوانين العمل موحدة بين جميع الدول الداخلة في الاتفاقية.

و قد شهد العالم العديد من هذه الاتفاقيات التي تمت على التوازي مع الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة (الجات)، بل و حقق بعضها نتائج افضل، بينما فشل البعض الاخر، و من امثلة اتفاقيات التجارة الاقليمية:

- اتفاقية السوق العربية، المشتركة 1956 ، التي لم يتم تطبيقها، و استعيز عنها باتفاقية لتسيير التجارة العربية، و أخيرا الى منطقة تجارة حرة عربية كبرى.
- اتفاقية السوق الاوروبية المشتركة عام 1957 ، التي تطورت حتى وصلت الى مستوى اتحاد أوروبي، اقتصادي و سياسي.
- اتفاقية السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية عام 1991، و التي شملت اربع دول هي: الأرجنتين، البرازيل، الباراغواي، و التي حققت اهدافها بإزالة كل التعريفات الجمركية بين الدول الاعضاء، باستثناء تعريفات السكر، و توحيد التعريفات مع الدول غير الاعضاء.
- منطقة التجارة الحرة لشمال امريكا 1994، و التي شملت ثلاث دول (كندا، الولايات المتحدة، المكسيك) و التي هدفت الى تحرير التجارة فيما بينها، و وفقا لاسس محددة اعطيت فيها بعض المرونة، بالنسبة للسلع الزراعية ، و حققت نتائج جيدة.
- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و التي شملت 14 دولة عربية عند توقيعها عام 1999، و من المتوقع ان تشمل كافة الدول العربية، و قد بوشر بوضعها موضع التنفيذ عام 2005 و وفقا لبرنامج تنفيذي يتابعه المجلس الاقتصادي و الاجتماعي العربي.

و نظرا للمنافسة التجارية الواسعة، و ظهور فوائض انتاجية، خاصة لدى الدول المتقدمة، تحتاج الى اسواق لامتصاصها، فقد وجد الاتحاد الاوروبي أهمية زيادة التعاون في مختلف المجالات، السياسية و الاقتصادية، و الاجتماعية، مع الدول المتوسطة، و في مقدمتها الدول العربية، التي تحتل أهمية خاصة لاوروبا الموحدة.

لذلك دعى الاتحاد الاوروبي عام 1995 الى عقد اجتماع في برشلونة ما بين الاتحاد الاوروبي و الدول المتوسطة، نتج عنه اقامة شراكات ما بين اوروبا و الدول المتوسطة، و وضعت لها اهداف تتجلى في اقامة منطقة ازدهار و سلام في حوض المتوسط، و تعزيز العلاقات التجارية و تطويرها للوصول الى منطقة تجارة حرة عام 2010 ، و تشجيع و تدعيم الاصلاحات في المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

و قد حضرت سوريا اجتماع برشلونة و ساهمت في المناقشات، و شاركت في اجتماعات اخرى، لكنها تباطأت في مناقشة مشروع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، حتى اصبحت الدولة الاخيرة بين الدول المتوسطة التي توقع بالاحرف الاولى على اتفاقية الشراكة، لاسباب متعددة، بعضها ذاتي و بعضها موضوعي، يمكن تلخيصها بعدم القناعة الكاملة بان اثار هذه الاتفاقية سوف تكون ايجابية بالنسبة لسوريا، و اقتصادها، و مصالحها الوطنية، خاصة و ان هذه الاتفاقيات هي اتفاقيات بين شركاء غير متكافئين - اقتصاديا و سياسيا، و بالتالي فهي املاء شروط من شريك قوي على مشترك ضعيف.

و نظرا لان ما يهمننا في هذه الورقة هو الجانب الزراعي من الاتفاقية، و اثارها المحتملة على الزراعة السورية، فاننا سوف نقتصر في هذه الورقة على تحليل هذا الجانب، مع بيان الاثار المتاحة لتطبيق اتفاقيات الشراكة مع دول عربية اخرى، سبقتنا في هذا المجال و نتائج تطبيق هذه الاتفاقيات على مجمل العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية.

و مع ذلك فانه لفهم أفضل لاتفاقيات الشراكة الأوروبية العربية، فانه لا بد من إجراء مقارنة تحليلية بينها. كما انه لا بد من عرض مختصر لاتفاقية الشراكة الأوروبية السورية بمحاورها المختلفة، مع التركيز على الشق الاقتصادي و خاصة الزراعي، وصولا إلى تأثير هذه الاتفاقية على الاقتصاد الوطني بما تضمنته من قضايا زراعية موضحة في البروتوكولات الموقعة و خاصة من البروتوكول الأول إلى البروتوكول الخامس.

ثانيا: القطاع الزراعي السوري و دوره في التجارة الخارجية :

2-1- الإنتاج الزراعي و مستوى تطوره:

احتل القطاع الزراعي مكانة متقدمة في خطط التنمية الاقتصادية، خلال العقود الماضية، و شهد نشاطا تميز بالتوسع الأفقي في مجال الزراعة، من خلال إضافة مساحات جديدة للأراضي الزراعية، و زيادة المساحات المروية. إضافة إلى التوسع الرأسي، من خلال استنباط أصناف و سلالات عالية الإنتاج من مختلف المحاصيل، و تطبيق معدلات سمادية هادفة إلى زيادة المردود، و توفير كافة مستلزمات الإنتاج من بذور و غراس محسنة و أسمدة و مواد كيميائية، و توفير أعلاف للثروة الحيوانية، فزاد الإنتاج و تم تلبية الطلب المحلي من معظم السلع الزراعية، سواء أكانت للاستهلاك المباشر، أو للتصنيع مع توفير فائض للتصدير في بعض منها.

و سنقوم بتحليل التغيرات التي تحققت و مسبباتها، معتمدين على مقارنة الأداء، فيما بين فترتين للقياس (1999-1995) و (2000-2004)، و ذلك تجنباً للقياسات و التغيرات غير النمطية التي تحدث، إذا تم الاعتماد على أرقام أو معلومات سنة واحدة، نظراً لأن الأمر يتعلق بالزراعة، و التي تعتمد في معظمها على مياه الأمطار من جهة، و الظروف المناخية من جهة أخرى، و سوف يشمل التحليل المجموعات الآتية:

1- محاصيل الحبوب و البقوليات:

زاد إنتاج الحبوب و البقوليات من 4946 ألف طن (متوسط فترة القياس الأولى 1995-1999) إلى 5837 ألف طن متوسط فترة القياس الثانية (2000-2004) (الجدول رقم 1 من الملحق) و هذا الإنتاج الأخير تنقسمه بشكل رئيسي محاصيل القمح، الذي بلغ إنتاجه 4415 ألف طن، و الشعير (1321 ألف طن)، و الذرة الصفراء (215 ألف طن)، و العدس (135 ألف طن)، و الحمص (93 ألف طن)، و الفول (28 ألف طن) و البقوليات العلفية (23 ألف طن).

و تجاوز إنتاج الحبوب في بعض السنوات الأخيرة 6500 ألف طن، كما هو في عام 2003 منها ما يقارب 5 مليون طن من القمح.

و بشكل عام فإن إنتاج الحبوب و البقوليات زاد بين فترتي القياس بنسبة 18%، بالرغم من انخفاض المساحة المزروعة بها، بنسبة 5%، و ذلك بسبب زيادة إنتاجية الهكتار الواحد بنسبة 24%.

2- المحاصيل الصناعية:

زاد متوسط المساحة المخصصة لإنتاج المحاصيل الصناعية، بين فترتي القياس بنسبة 12%، من 350 ألف هكتار في الفترة الأولى إلى 394 ألف هكتار في الفترة الثانية (جدول رقم 2 من الملحق)، غير أن المساحة المخصصة لزراعة القطن انخفضت من 247 ألف هكتار إلى 233 ألف هكتار في الفترات المدروسة، و ذلك تمثياً مع سياسة الدولة بالتخفيض التدريجي من مساحة الأراضي التي تزرع بالقطن لأسباب مائية و اقتصادية.

في حين زادت المساحة المزروعة بمحصول الكمون من 22.7 ألف هكتار إلى 66.6 ألف هكتار بين فترتي القياس، ليحتل الكمون المرتبة الثانية بالنسبة للمساحة المزروعة، بعد محصول القطن بالنسبة للمحاصيل الصناعية.

و تطور إنتاج المحاصيل الصناعية من 2184 ألف طن، إلى 2282 ألف طن بين فترتي القياس.

يأتي محصول الشوندر السكري في المرتبة الأولى من بين كل المحاصيل الصناعية بالنسبة لمتوسط الإنتاج في الفترة الثانية للقياس (2000-2004) حيث بلغ الإنتاج 12672 ألف طن يليه محصول القطن بإنتاج قدره 900 ألف طن ، و يأتي محصول الكمون في المرتبة الثالثة بإنتاج قدره 41.4 ألف طن، يليه محصول التبغ بإنتاج قدره 26.0 ألف طن.

3- محاصيل الخضار:

لم تتجاوز الزيادة في المساحات المزروعة بالخضار بين فترتي القياس نسبة 1% (جدول رقم 3 من الملحق) و بقيت بالمتوسط بحدود 140 ألف هكتار، منها 24 ألف هكتار ، زرعت بالبطاطا و 18 ألف هكتار زرعت بالبندورة، و منها 21 ألف هكتار زرعت بالبطيخ الأحمر. أما بقية المحاصيل الأخرى فتراوحت مساحة كل منها بين 2-6 ألف هكتار. و تطورت إنتاجية الهكتار الواحد المزروع بالخضار بنسبة 29%، من 15.8 طن/هكتار إلى 20.3 طن /هكتار بين فترتي القياس مما ساهم في زيادة الإنتاج من 2178 ألف طن إلى 2841 ألف طن متوسط إنتاج الفترة (2004-2000)، منها 862 ألف طن بندورة و 495 ألف طن بطاطا و 479 ألف طن بطيخ و 132 ألف طن بادنجان و 127 ألف طن خيار ، أما بقية محاصيل الخضار فكان إنتاج كل منها اقل من 100 ألف طن.

4- محاصيل الفاكهة:

تطورت المساحة المزروعة بالأشجار المثمرة في فترتي الدراسة بنسبة 8% فقط، من 762 ألف هكتار إلى 820 ألف هكتار(الجدول رقم 4 من الملحق) و اختلفت الزيادة في المساحة المزروعة بالأشجار بين نوع و آخر، في الوقت الذي انخفضت فيه المساحات المزروعة لأنواع أخرى. فقد زادت المساحة المزروعة بأشجار الزيتون بحوالي 50 ألف هكتار، بين فترتي القياس، كما زادت المساحة المزروعة باللوز بحوالي 15 ألف هكتار، و المساحة المزروعة بالكرز بحوالي أربعة آلاف هكتار، لنفس الفترات المشار إليها، في حين بقيت المساحات المزروعة بالأشجار الأخرى على حالها، أو انخفضت بنسبة تتراوح بين 5-10 % مثل العنب، و التفاح، و الأجاص، و الجوز. أما بالنسبة لإنتاج الأشجار المثمرة، فقد احتل إنتاج الزيتون المركز الأول، حيث بلغ المتوسط السنوي للإنتاج للفترة (2004-2000) 768 ألف طن بنسبة زيادة قدرها 30% عن متوسط الإنتاج في فترة القياس الأولى (1995-1999)، و جاء إنتاج الحمضيات في المرتبة الثانية، بإنتاج قدره 775 ألف طن، بزيادة قدرها 99 ألف طن عن من المتوسط للفترة (2004-2000)، أما إنتاج العنب فبلغ 338 ألف طن منخفضا من 492 ألف طن كمتوسط للفترة الأولى (1995-1999) و التفاح 286 ألف طن كمتوسط لفترة القياس (2004-2000) منخفضا من 326 ألف طن كمتوسط للفترة الأولى (1995-1999).

5- الإنتاج الحيواني:

تطورت إعداد الثروة الحيوانية بنسب بسيطة خلال فترتي القياس، حيث لم تتجاوز نسبة 4% ، فقد زادت إعداد إناث الأبقار، من 612 ألف رأس إلى 639 ألف رأس، و زاد عدد العجول، من 272 ألف رأس إلى 283 ألف رأس (جدول رقم 5 من الملحق).

أما الأغنام فقد زاد عددها، من 14 مليون رأس إلى 14.4 مليون رأس، غير أن إعداد رؤوس الماعز انخفض خلال فترتي القياس، من 1084 ألف رأس إلى 1022 ألف رأس. وكذلك تطورت المنتجات الحيوانية، و لكن بمعدلات أعلى خلال فترتي القياس، فزاد إنتاج الأبقار، من الحليب من 1050 ألف طن إلى 1187 ألف طن، و زاد إنتاج الأغنام من الحليب من 513 ألف طن إلى 550 ألف طن، في حين انخفض إنتاج الماعز من الحليب من 74 ألف طن إلى 66 ألف طن. و لقد بلغ إنتاج الحليب في عام 2004، حوالي 2129 ألف طن، يستهلك منه طازجا 662 ألف طن، و الباقي استخدم للحصول على الجبن و السمن و الزبدة، و التي بلغت على التوالي 107 ألف طن جبنة و 16 ألف طن سمن، و 9 آلاف طن زبدة (جدول رقم 6 من الملحق). أما بالنسبة للدواجن فقد تطور إنتاجها من البيض ليصل إلى 3583 مليون بيضة عام 2004، و تطور إنتاج الدواجن من اللحم الى 155 ألف طن تقريبا.

2-2- المنتجات الزراعية ذات الميزة التصديرية و تطور إنتاجها:

تنتج سوريا عددا من السلع الزراعية التي تتمتع بميزة تصديرها، أهمها الأغنام و القطن و الحبوب و الخضار و الفاكهة و التوابل، و هي تنتج ما يكفي حاجتها الاستهلاكية من هذه السلع، و فائض للتصدير يتفاوت بين سنة و أخرى. و تشير البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية إلى أن أهم المنتجات التصديرية هي: (جدول رقم 7 من الملحق)

- أ. الحيوانات الحية، و لا سيما الأغنام، و التي تطورت أعدادها لتبلغ 17.5 مليون رأس في عام 2004. تم تصدير 93850 رأس غنم عام 2004، بلغت قيمتها حوالي 12.4 مليار ليرة سورية.
- ب. القطن الخام، و الذي يصدر على شكل قطن خام مخلوج أو على شكل خيوط قطنية، إضافة إلى منتجاته من بذور و زعب البذور. و تراوح إنتاج القطن السنوي في السنوات الخمس الأخيرة بين 760 ألف طن و 1081 ألف طن، و بلغ إنتاج عام 2004 حوالي 794.7 ألف طن. و قد تم تصدير 113876 طن قطن مخلوج عام 2004، بلغت قيمتها 7.601 مليار ليرة سورية.
- ج. المحاصيل الحبية و التي تشمل القمح، و العدس، و الحمص، و الفول، و لقد تجاوز إنتاج القمح 4.5 مليون طن في المتوسط الفترة (2001-2004)، و كذلك تجاوز إنتاج العدس بالمتوسط 135 ألف طن في الفترة (2000-2004)، و كذلك محصول الحمص الذي كان متوسط إنتاجه السنوي 69 ألف طن خلال الفترات ذاتها، أما محصول الفول فبلغ إنتاجه 28 ألف طن بالمتوسط خلال الفترة (2000-2004)
- د. محاصيل الخضار، و التي تشمل البندورة و البطاطا و البطيخ و القاوون و الخيار و الكوسا و الباذنجان و البقوليات الخضرية، كالفول، و يشكل محصول البندورة المحصول الخضري الأول من حيث الإنتاج و التصدير حيث وصل الإنتاج إلى أكثر من 950 ألف طن عام 2004. و كان متوسط إنتاج السنوات (2000-2004) 862.7 ألف طن. و قد بلغت قيمة صادراتنا من الخضار بأنواعها عام 2004 ما يقارب 4.3 مليار. أما محصول البطاطا فكان حجم إنتاجه السنوي بالمتوسط حوالي 500 ألف طن، و كذلك البطيخ الذي وصل إنتاجه بالمتوسط خلال الفترة (2000-2004) إلى 479.2 ألف طن، و الخيار و الفناء إلى 127 ألف طن، و الباذنجان إلى 132 ألف طن. و قد بلغت الصادرات

السورية من البطاطا عام 2004 ما مجموعه 16793 طن، بلغت قيمتها 146.2 مليون ليرة سورية.

و . محاصيل الفاكهة و تشمل الفواكه ذات النوى (المشمش، و الدراق، و الخوخ، و الجانرك، و الكرز) و التي تجاوز إنتاجها 200 ألف طن في عام 2004. تم تصدير 42940 طن منها، بلغت قيمتها 835.9 مليون ليرة سورية كما انه يمكن اعتبار العنب من الفواكه التصديرية، حيث كان متوسط إنتاجه خلال فترات القياس أكثر من 300 ألف طن. حيث صدر منه عام 2004 ما مجموعه 9076.2 طن، بلغت قيمتها 104.8 مليون ليرة سورية. و التفاح الذي وصل إنتاجه 358 ألف طن عام 2004، و كذلك الحمضيات الذي تجاوز إنتاجها في عام 2004 الـ 800 ألف طن و هي من المحاصيل التصديرية، التي صدر منها 26181 طن، بلغت قيمتها 286 مليون ليرة سورية و محاصيل التوابل و التي تشمل بذور الكمون، و اليانسون، و الكزبرة، و الكراوية، و الذي تجاوز أنتاجها في عام 2004 الـ 100 ألف طن فإنها مرغوبة للتصدير و بلغت الصادرات منها حوالي ملياري ليرة سورية.

ز . يعتبر الزيتون و منتجاته المصنعة، و زيت الزيتون، من المحاصيل التي تتمتع بميزة تصديرية إلى دول الخليج العربي، و مصر، و لبنان، و قد اخذ حيزا كبيرا من الصادرات السورية إلى أوروبا و خاصة إيطاليا، و اسبانيا خلال السنوات الثلاث الماضية. و قد بلغت الصادرات السورية من زيت الزيتون عامي 2003 -2004 حوالي 30-40 ألف طن، و بلغت قيمتها حوالي اربع مليارات ليرة سورية. و قد تطور إنتاج الزيتون و زيت الزيتون خلال السنوات الخمس الأخيرة بشكل سريع، حيث احتلت سورية المرتبة الرابعة أو الخامسة حسب سنوات الإنتاج، و من المتوقع زيادة الإنتاج باستمرار خلال السنوات القادمة و بالتالي توفير كميات جديدة للتصدير.

3-2- الصادرات الزراعية السورية و تطورها:

ازدادت الصادرات الزراعية السورية، و تنوعت، خلال السنوات الخمس الماضية نتيجة للاهتمام بالتصدير من جهة، و لتوفر فوائض جديدة من المحاصيل التصديرية من جهة أخرى. و يبين (الجدول رقم 7 من الملحق) أهم الصادرات الزراعية السورية و تطورها خلال الفترة 2000-2004، و الذي يمكن تلخيصه بما يلي:

1. تطور الصادرات من الحيوانات الحية و التي تشكل الأغنام معظمها من 4.7 مليار ليرة سورية عام 2000 إلى 12.4 مليار ليرة سورية عام 2004، و تصدر هذه الحيوانات إلى كل من السعودية، و قطر، و الكويت، و لبنان، و الأردن.
2. يعتبر القطن المحصول النقدي الأول، حيث تراوحت القيم التصديرية من القطن الخام غير المسرح و غير الممشط بين 6.4 مليار ليرة سورية عام 2003 إلى 9.4 مليار ليرة سورية عام 2001، و بلغت 7.6 مليار ليرة سورية عام 2004، و الجهة التصديرية هي تركيا، إيطاليا، اندونيسيا، تايلاند، اليابان، باكستان، بلجيكا، ألمانيا، السويد، مصر، و الصين.
3. تأتي محاصيل الخضار بالدرجة الثانية بعد القطن بالنسبة للقيم التصديرية، و يتصدر محصول البندورة، محاصيل الخضار، بالنسبة للقيم التصديرية، يليه محصول البطاطا، فالبطيخ، و القاوون، و الخيار، و الكوسا، و الخضار البقولية و تراوحت قيم الخضار

- المصدرة بين 6.6 مليار ليرة سورية عام 2001 و انخفضت إلى 4.3 مليار ليرة سورية عام 2004. و الجهة التصديرية هي السعودية، الاتحاد الروسي، الإمارات، الكويت، الأردن، قطر، اليونان، ألمانيا.
4. تأتي محاصيل الفواكه بعد محاصيل الخضار بالنسبة للقيم التصديرية، حيث يتم تصدير الفواكه ذات النوى – البرتقال – و العنب - التفاح – و الفستق و غيرها. و تراوحت القيم التصديرية لمحاصيل الفواكه بين 5.6 مليار ليرة عام 2001 ، منخفضة إلى 3.5 مليار ليرة سورية عام 2001، و الجهة التصديرية هي السعودية، مصر – دول الخليج – الأردن. و يلاحظ انخفاض الصادرات اعتبارا من عام 2001 و حتى عام 2004.
- و هكذا فإننا نجد أن صادرات محاصيل الخضار و الفواكه انخفضت من 12.1 مليار ليرة سورية عام 2000، إلى 7.8 مليار ليرة سورية عام 2004، الامر الذي يحتاج الى دراسة لأسباب هذه الظاهرة.
5. محاصيل الحبوب، اقتصر التصدير بالنسبة للحبوب على المحاصيل البقولية بالنسبة لعام 2000-2001، و منذ عام 2002 دخل محصول القمح على طريق التصدير، مما ساهم برفع القيمة التصديرية لمحاصيل الحبوب من 0.8 و مليار ليرة سورية عام 2000 إلى 9.2 مليار ليرة سورية عام 2003، و 8.9 مليار ليرة سورية عام 2004، و جهة التصدير هي تركيا – السعودية – الجزائر – الأردن – مصر – أرمينيا – كوريا الجنوبية.
6. التوابل و التي تشمل بعض بذور الكمون، و اليانسون، و الكزبرة، و التي يصل متوسط قيمة الكميات المصدرة منه 3 مليار ليرة سورية و تجاوزت في عام 2002 مبلغ 6.5 مليار ليرة سورية. ثم انخفضت تدريجيا الى ان وصلت لملياري ليرة سورية عام 2004. و الجهة التصديرية هي دولة الإمارات - و الولايات المتحدة الأمريكية – البرازيل – السعودية – المكسيك – ماليزيا – مصر. و من الضروري تشجيع إنتاج و تصدير هذه التوابل نظرا لقيمتها التصديرية من جهة، و للطلب من جهة ثانية.
7. زيت الزيتون، شق زيت الزيتون طريقه إلى الأسواق الخارجية، و في عامي 2003 و 2004 تم تصدير ما قيمته 4 مليارات ليرة من زيت الزيتون. و الجهة التصديرية شملت إيطاليا – اسبانيا – السعودية – الولايات المتحدة – الكويت – لبنان – الإمارات، و تراوحت كميات زيت الزيتون المصدرة خلال الفترة 2003-2005 ما بين 30-40 ألف طن سنويا.

4-2- الواردات الزراعية و تطورها:

جاءت الواردات من السلع الزراعية، لتلبية الاحتياجات الغذائية من السلع، التي لا تنتج محليا أو أن إنتاجها المحلي غير كاف لتلبية تلك الاحتياجات الاستهلاكية، و يبين (الجدول رقم 8 من الملحق) أهم الواردات الزراعية خلال الفترة 2000-2004 و التي يمكن تلخيصها بما يلي:

- محاصيل الحبوب و تشمل بشكل رئيسي محصول الارز – الذرة – الشعير، و تراوحت قيمة هذه الواردات بين 8.7 مليار ليرة سورية في عام 2002 إلى 14.2 مليار ليرة سورية عام 2004. و يستورد الارز من مصر – تايلاند – استراليا – و إيطاليا بشكل رئيسي. أما الذرة الصفراء فيتم استيرادها من الولايات المتحدة الأمريكية و من الأرجنتين. و الشعير يستورد من فرنسا – ألمانيا – أوكرانيا – روسيا.

- سكر و محضرات سكرية، و تطورت قيمتها من 4.3 مليار ليرة سورية عام 2000 إلى 9.9 مليار ليرة سورية عام 2004. يستورد السكر من فرنسا - بلجيكا - اسبانيا - مكسيك- تايلاند - البرازيل - و الولايات المتحدة الأمريكية.
- القهوة و الشاي و تطورات قيمتها من 3.6 مليار ليرة سورية عام 2000 إلى 5.6 مليار ليرة سورية عام 2004. و تستورد القهوة من البرازيل و الهند و كولومبيا ، أما الشاي فيتم استيراده بشكل أساسي من سيرلانكا.
- خضر و فواكه، تطورت الواردات من الفواكه من 2.8 مليار ليرة سورية عام 2000 إلى 4.1 مليار ليرة سورية عام 2004. و يستورد الموز من الإكوادور - كولومبيا - بنما - لبنان - اليمن. كما يتم استيراد الخضار و الفاكهة من لبنان - الأردن - ومصر، وفق رزنامة زراعية متفق عليها خلال الفترة السابقة.
- و يلاحظ هنا أن مستورداتنا من الخضار و الفواكه تستهلك أكثر من نصف صادراتنا منها، كما يلاحظ ان مستورداتنا من الخضار و الفواكه تتزايد بوتائر سريعة سنة بعد الأخرى. أما صادراتنا من الخضار و الفواكه فقد انخفضت تدريجيا ما بين عام 2000 (12.1 مليار ليرة سورية) إلى عام 2004 (7.8 مليار ل.س)، الأمر الذي يحتاج إلى دراسة معمقة للأسباب و وضع الحلول لها.
- الحليب المجفف و منتجات الألبان الأخرى، تراوحت قيم الواردات منها بين 1.7 مليار ليرة سورية عام 2001 إلى 3 مليار ليرة سورية عام 2004. و تستورد من هولندا - بولندا - بلجيكا - فرنسا .
- الزيوت و السمون النباتية و الحيوانية، انخفضت قيم الواردات من 4.7 مليار ليرة سورية عام 2000 إلى 3.3 مليار ليرة سورية عام 2004، و تستورد من هولندا - بلجيكا - فرنسا. أما الزبدة و المرجرين فيتم استيرادها من ماليزيا - الإمارات و تركيا بشكل رئيسي. و كذلك بالنسبة لزيوت الذرة و عباد الشمس و فول الصويا، فيتم استيرادها من تركيا - قبرص - الإمارات - و الولايات المتحدة الأمريكية و دول أخرى.
- الأسماك و مستحضراتها، يستورد منها سنويا ما قيمته مليار ليرة سورية تقريبا و من المغرب أو تايلاند.

2-5- ميزان التجارة الخارجية و اتجاه تطوره:

حقق الميزان التجاري الخارجي نتائج جيدة خلال الفترة 2000-2003، حيث كان موجبا زادت فيه الصادرات على الواردات، و حقق فوائض جيدة خلال تلك الفترة ، كما يبين ذلك الجدول رقم 9 من الملحق، الذي يوضح أن الميزان التجاري الخارجي، كان رابحا على مدى أربع سنوات(2000 - 2001 - 2002 - 2003) و كان خاسرا في عام 2004 فقط، و ذلك بسبب القفزة التي حصلت في حجم الواردات التي وصلت إلى 327 مليار ليرة سورية، بعد ان كانت 236.7 مليار ليرة سورية عام 2003. اضافة الى انخفاض قيمة الصادرات التي كانت عام 2002 حوالي 315.9 مليار ليرة سورية، ثم بدأت بالانخفاض في السنوات التالية. و يظهر (الجدول رقم 9 من الملحق) أيضا أن الميزان التجاري قد بلغ + 28.6 مليار ليرة سورية في عام 2000 ، و + 22.4 مليار ليرة سورية في عام 2001، و قفز إلى + 80 مليار ليرة سورية عام 2002، و ذلك لارتفاع قيمة الصادرات لتصل إلى حوالي 316 مليار ليرة سورية تقريبا، جاء معظمها من أسعار النفط ، و كذلك في عام 2003 كان الميزان التجاري رابحا و بمقدار 28.3 مليار ليرة سورية . غير أن هذه الميزان تحول

إلى الاتجاه الآخر ليصبح سالبا في عام 2004، و بقيمة: - 78 مليار ليرة سورية، بسبب انخفاض كميات النفط المصدر بشكل رئيسي، إضافة إلى زيادة الواردات و انخفاض الواردات الأخرى. وكذلك فإن الميزان التجاري القياسي كان موجبا للسنوات (2000-2001 - 2002 - 2003) و كان 7.1% و 4.8% و 14.5% و 5.6% على التوالي. غير انه أصبح سالبا في عام 2004 حيث بلغ - 13.50%.

و إذا نظرنا إلى هيكل الصادرات السورية (الجدول رقم 10 من الملحق) فإننا نجد أن النفط و منتجات تكرير النفط قد شغلت ما بين 77.2% عام 2001 و 68.5% عام 2004 من إجمالي الصادرات السورية، و بمتوسط قدره 73% خلال السنوات المدروسة، الأمر الذي يحتاج إلى إجراء دراسات لتعويض النقص في صادرات النفط خلال الفترة القادمة، و التي سينخفض فيها إنتاج النفط و تزداد الفاتورة الناجمة عن مستورداتنا من المشتقات النفطية اذا لم تظهر اكتشافات نفطية جديدة. اما بالنسبة لهيكل الواردات السنوية (جدول رقم 11 من الملحق) فإننا نجد أن نسبة الواردات من النفط و بعض منتجاته قد زادت من 4.2% من إجمالي الواردات عام 2002 ، إلى 8.1% من إجمالي الواردات عام 2004، الأمر الذي تسبب في ارتفاع مفاجئ لقيمة الواردات و حصول عجز في الميزان التجاري عام 2004 ، و لأول مرة منذ عدة سنوات، و من المتوقع زيادة الفاتورة النفطية المسببة للعجز في ميزان التجارة الخارجية، إذا لم تتخذ الإجراءات لإنتاج كاف محليا من مادة المازوت من النفط السوري المنتج محليا.

2-6- مساهمة الصادرات الزراعية في التجارة الخارجية و تطورها:

تحتل الصادرات الزراعية مكانة مرموقة في التجارة الخارجية و يتضح ذلك إذا عرفنا أن متوسط حجم الصادرات الزراعية خلال فترة القياس (2000-2004) قد بلغ 45.2 مليار ليرة سورية و شكل ما نسبته 17.5% من حجم التصدير الكلي، (257.8 مليار ليرة سورية) و تراوحت هذه النسبة ما بين 15.6% عام 2001 و 20.8% عام 2004. و بلغ أعلى رقم للصادرات الزراعية 57.3 مليار ليرة سورية عام 2002. و تتراوح بين 44.3 و 52 مليار ليرة سورية في عامي 2003 و 2004 على التوالي.

و هكذا نجد أن الصادرات الزراعية السورية ساهمت في توفير المبالغ اللازمة لسد الاحتياجات الغذائية من السلع الزراعية و التي لا تنتج محليا (كالأرز مثلا)، و من السلع التي لا يغطي إنتاجها الطلب عليها كالسكر و الحليب المجفف و الزيوت و السمون النباتية و غيرها. و لقد تقارب رقمي التصدير و الاستيراد للسلع الزراعية في معظم سنوات القياس (2000-2004) مع تطور بسيط للصادرات الزراعية خلال الفترة المدروسة و زيادة كبيرة في المستوردات الزراعية خلال ذات الفترة (الجدول رقم 12 من الملحق)، مما أدى إلى أن يكون الميزان التجاري الزراعي خاسرا في السنتين الأخيرتين (2003-2004) نتيجة لزيادة حجم الواردات الزراعية و تناقص الصادرات الزراعية.

و إذا نظرنا إلى حجم التجارة الزراعية، فإننا نجد انه زاد من 75 مليار ليرة سورية عام 200 إلى 117.8 مليار ليرة سورية عام 2004، كما أن نسبة حجم التجارة الزراعية إلى إجمالي التجارة، قد زادت من 18.6% عام 2000 إلى 18.7% عام 2003 ، و بلغت 20.4% عام 2004. إننا نعتقد بوجود إمكانات كبيرة لم تستثمر الاستثمار الأمثل في قطاع الزراعة. و إن هدر الموارد المائية المستخدمة في الزراعة كبير أيضا، و بالرغم من البرامج التي وضعتها الحكومة لا زالت عملية تنفيذها تتم ببطء، الأمر الذي يحتاج إلى دراسة معمقة ينتج عنها برامج علمية يتم تنفيذها بما يضمن الاستثمار الأمثل للموارد، و تشجيع إنتاج المحاصيل الإستراتيجية بما يكفي احتياجاتنا و

احتياطي استراتيجي من جهة، و الانطلاق نحو إنتاج السلع التصديرية ذات القيمة العالية و التي ترفع مساهمة الزراعة في التجارة الخارجية و تعوض النقص في صادراتنا من السلع الأخرى.

ثالثا: العلاقات الاقتصادية السورية مع الاتحاد الأوروبي و مستوى تطورها:

3-1- الاتفاقات و البروتوكولات الموقعة و أثرها على تطوير العلاقات الاقتصادية.

تطلعت أوروبا وسوريا دائما إلى علاقات اقتصادية قوية، نظرا للموقع القريب لسورية من الدول الأوروبية، إضافة إلى الروابط التاريخية القائمة. و لذلك فقد كانت الدول الأوروبية هي الشريك الاقتصادي لسوريا، سواء في الصادرات أو في الواردات، و خاصة في المجالات الصناعية، و بعض السلع الزراعية التي تستوردها سوريا من أوروبا، أو التي تصدرها إلى الدول الأوروبية.

و إدراكا لأهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية، و استدامة تطويرها، فقد تم التفاوض على إعداد اتفاقية تحكم العلاقات الاقتصادية بين سورية و الاتحاد الأوروبي، وقد تم فعلا في عام 1977 توقيع اتفاق تعاون بينهما، هدف إلى توسيع العلاقات التجارية بينهما، و توسيعها، عن طريق منح ميزات لسورية لإدخال سلع صناعية محددة بإعفاء كامل من الرسوم الجمركية، كما منح الاتفاق بعض الميزات لعدد قليل من السلع الزراعية السورية، حيث سمح بتصديرها إلى الاتحاد الأوروبي معفاة من الرسوم الجمركية، و ما مائلها، لفترات غير محددة، للبعض و لفترة محددة، للبعض الآخر.

و نظرا لعدم قدرة الصناعة السورية منافسة الصناعات الأوربية، إضافة لعدم وجود فوائض في السلع الزراعية باستثناء القطن، و عدد قليل منها، فان تأثير اتفاق عام 1977، كان بسيطا، و لم يساهم في تطوير ملحوظ للعلاقات التجارية بين الطرفين في المجال الاقتصادي، باستثناء تشجيع بعض الصادرات الزراعية غير المنتجة في أوروبا، إضافة إلى زيت الزيتون الدوكمة (غير المعبأ).

و عندما وجهت الدعوة إلى الدول المتوسطية للاجتماع مع الاتحاد الأوروبي في برشلونة في تشرين الثاني 1995، شاركت سوريا في هذا الاجتماع، و وافقت على قرار إقامة شراكات بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية، بهدف إقامة منطقة ازدهار و سلام في حوض البحر الأبيض المتوسط و تعزيز العلاقات التجارية و تطويرها، و تقديم مساعدات أوروبية إلى دول المنطقة، لتحديث قطاعاتها و قوانينها، لتمكينها من تحقيق الأهداف المتوخاة.

و قد تم الاتفاق على مجمل مواد اتفاقية الشراكة السورية الأوربية و تم توقيعها بالأحرف الأولى، ثم جمدت لأسباب سياسية خارجة عن إرادة سورية.

2-3- تطور التجارة و خاصة بالسلع الزراعية و مستلزمات الإنتاج مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1990 – 2004.

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لسورية، سواء من حيث الصادرات أو الواردات، منذ القديم و حتى الوقت الحاضر. و يتضح ذلك من تطور التجارة الكلية مع الاتحاد الأوروبي من 83.59 مليار ليرة سورية عام 1990، الى أعلى حجم للتجارة الكلية عام 2002، حيث وصل إلى 241.6 مليار ليرة سورية (جدول رقم 13 من الملحق). ثم بدأت بالانخفاض التدريجي حتى بلغت عام 187.35 مليار ليرة سورية عام 2004. و يعود معظم الانخفاض في التجارة الكلية مع الاتحاد الأوروبي إلى انخفاض صادرات النفط، التي تمثل مكانة هامة في الصادرات، كما يتضح فيما بعد.

وإذا نظرنا إلى الواردات الكلية فإننا نجد أنها زادت تدريجيا من 40.42 مليار ليرة سورية عام 1990 حتى وصلت 72.97 مليار ليرة سورية عام 2001. ثم تراجعت تدريجيا حتى وصلت 53.28 مليار ليرة سورية عام 2004. و شكلت الواردات من الاتحاد الأوروبي ما نسبته في المتوسط 24.2 % من مجمل الواردات السورية من دول العالم خلال الفترة (2000-2004) (جدول رقم 14 من الملحق)

أما الصادرات الكلية فقد زادت بشكل سريع من 43.17 مليار ليرة سورية عام 1990 حتى وصلت إلى 182.48 مليار ليرة سورية عام 2002، ثم بدأت بالتراجع حتى وصلت إلى 134.07 مليار ليرة سورية، نتيجة لانخفاض الصادرات النفطية بشكل أساسي.

و تحتل أوروبا مكانة خاصة بين المجموعات الدولية الأخرى في الصادرات السورية، حيث صدر إليها 64.4 % من إجمالي الصادرات عام 2001، ثم انخفض نسبة الصادرات السورية إلى دول الاتحاد الأوروبي تدريجيا لتصل إلى 53.8 % عام 2004 (جدول رقم 15 من الملحق).

أما بالنسبة للتجارة الزراعية الكلية مع الاتحاد الأوروبي، فقد تطورت من 17.63 مليار ليرة سورية عام 2000 ليصل إلى 20.907 مليار ليرة سورية عام 2002، و يستقر عن 21.127 مليار ليرة سورية عام 2004، و بمعدل سنوي خلال الفترة يعادل 2.9%. و تعود زيادة حجم التجارة الزراعية مع الاتحاد إلى زيادة سريعة في حجم الواردات الزراعية السورية من الاتحاد من حوالي 9.2 مليار ليرة سورية عام 2001 إلى حوالي 13.4 مليار ليرة سورية عام 2004. بينما استمرت الصادرات الزراعية السورية خلال هذه الفترة ثابتة تقريبا، حيث كانت الصادرات الزراعية السورية عام 2001 حوالي 7.4 مليار ليرة سورية، و أصبحت عام 2004 حوالي 7.9 مليار ليرة سورية الأمر الذي نتج عنه زيادة العجز في الميزان التجاري الزراعي مع الاتحاد الأوروبي من 1.7 مليار ليرة سورية عام 2001، إلى 5.7 مليار ليرة سورية عام 2004. و يبين الجدول التالي تركيب الصادرات و الواردات الزراعية و من الاتحاد الأوروبي.

تركيب الصادرات و الواردات الزراعية إلى و من الاتحاد الأوروبي لعام 2005

النسبة المئوية	الواردات	النسبة المئوية	الصادرات
40	سكر نقي كيميائي بحالته الصلبة (مكرر و غيرها	18.6	قطن غير مسرح و غير ممشط
11.3	لفائف عادية (سجائر) محتوية على التبغ	34.8	خيوط قطن من ألياف ممشطة و غير ممشطة
9.8	مبيدات إغشاب و مبيدات فطرية و حشرية للزراعة	11.4	زيت الزيتون البكر (العصرة الأولى)
6.1	حليب مجفف للأطفال و غير الأطفال	9.3	جلود جرى عليها تحضير بعد الدباغة و التجفيف
6.7	بذور خضار + بذار بطاطا+بذار شوندر	3.2	زغب بذور قطن
5.4	سمن + زبدة	3.1	قمح قاسي
4.2	محضرات غذائية مختلفة	3.0	أقمشة منسوجة نسبة القطن فيها اكبر من 85%
2.4	مخاليط مواد عطرية متنوعة	2.2	مصارين
1.7	أرز مقشور + أرز مضرو	1.7	كمون و توابل
1.1	غلكوز و شراب الغليكويز مختلف	1.7	بندورة
1.0	ديوك و دجاجات من فصيلة غالوس دوميستكان	1.3	تبغ منزوع السويقات
0.7	ألبان و قشدة مركزة محلاة بأشكال مختلفة	1.2	بصل مجفف
0.6	محضرات غير كحولية لصنع المشروبات	0.9	فول
0.5	خلاصة و أرواح مركزات البن	7.6	أخرى
0.5	زيت فول الصويا معد لصناعة الصابون	100.0	المجموع
7.9	أخرى		
100.0	المجموع		

1-2-3 - هيكل الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوروبي:

تأتي الزيوت النفطية و مشتقاتها في صدارة السلع المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي، و بلغ متوسط هذه الصادرات 140 مليار ليرة سورية، و تجاوزت 160 مليار ليرة سورية عام 2002. و في المتوسط فإن الصادرات من الزيوت النفطية و مشتقاتها شكلت نسبة 91.5% من مجمل الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2000-2004)، و بلغت هذه النسبة 92.2 % عام 2004. (جدول رقم 17 من الملحق). و هذا يتطلب دراسة معمقة لتعديل هيكل الصادرات، و العمل على زيادة الصادرات غير النفطية خلال المرحلة القادمة.

و تأتي السلع الزراعية بالمرتبة الثانية بعد النفط و المشتقات النفطية حيث شكلت ما نسبته 5.6% من مجمل الصادرات في المتوسط، و لتبلغ 8.5 مليار ليرة سورية في المتوسط. (جدول رقم 19 من الملحق). و من الملاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية لأوروبا قد أخذت بالارتفاع تدريجياً من عام 2000 إلى عام 2003، حيث بلغت 10.19 مليار ليرة سورية، و انخفضت بعدها إلى 7.7 مليار ليرة سورية عام 2004

و يحتل القطن المحلوج غير المشط و الخيوط القطنية و المنسوجات أيضاً مركز الصدارة بالنسبة للسلع الزراعية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي.

و تجاوزت الكميات المصدرة من القطن المحلوج و غير المشط 229 ألف طن خلال الفترة (2000-2004) ليلعب في المتوسط 45 ألف طن تقريباً، و لتبلغ القيمة التصديرية لهذه الكميات 10.3 مليار ليرة سورية و بمتوسط سنوي عدد 2 مليار ليرة سورية، و تشكل نسبته قدرها 23% من مجمل الصادرات الزراعية. و بلغت في عام 2004 1.4 مليار دولار لتشكل نسبة 18.6 % في هذا العام من مجمل الصادرات.

و إذا علمنا بأن قيمة الخيوط القطنية المشطية و غير المشطية و فضلات القطن و الأنسجة بلغت 16.5 مليار ليرة سورية خلال الفترة (2000-2004) و بمتوسط سنوي قدره 3.3 مليار ليرة سورية ليشكل نسبة 36.0 % من مجمل الصادرات الزراعية، و بلغت في عام 2004 و 2.7 مليار ليرة سورية تقريباً، و تشكل نسبة 34.8% من مجمل الصادرات الزراعية السورية إلى الاتحاد الأوروبي. و تأتي جلود الخراف الصغيرة التي جرى عليها عمليات التحضير و الدباغة و التجفيف بعد القطن و الخيوط القطنية لتشكل نسبة 9.3 % من مجمل قيم الصادرات الزراعية، و إن تقدم عليها زيت الزيتون في عام 2004 ليشكل نسبة 11.4 % من مجمل الصادرات لهذا العام. تبعه بعد ذلك زغب بذور القطن و نسبته 3.2 % و القمح نسبة 3.1 % و المصارين بنسبة 2.2 %، و من ثم محصول الكمون و البندورة و التبغ منزوع السويقات، و البصل المجفف نسبة 1.8 %، 7.7 %، 1.3 %، 1.2 % على التوالي.

و من الجدير بالذكر أن زيت الزيتون و محصول القمح حجزت لها موقعا في الأسواق الأوروبية منذ عام 2003 و 2003 بشكل واضح.

أما الوجهات التصديرية الرئيسية في الاتحاد الأوروبي فكانت إيطاليا، التي تراوحت نسبة الصادرات إليها ما بين 44.1 % و 58.1 % خلال سنوات القياس (جدول رقم 20 من الملحق).

يلي إيطاليا في هذا المركز فرنسا التي تراوحت الصادرات السورية إليها ما بين 22.3 % و 35.6 % . و تراوحت الصادرات إلى إسبانيا من 5.3 % إلى 16.1 % ، و شغلت كل من ألمانيا و بريطانيا حوالي نسبة 3 % بالمتوسط، و ثم تأتي كل من هولندا 3.4 % ، و اليونان 1.2 %، و تأتي النمسا في المؤخرة 0.4 %.

3-2-2- هيكّل الواردات السورية من الاتحاد الأوروبي:

تنوّعت الواردات من دول الاتحاد الأوروبي، فشملت المعادن الأساسية، و بعض المنتجات الكيميائية، و الآلات ، و التجهيزات، و بعض السلع المصنّعة، إضافة إلى الواردات الزراعية و تباينت حجوم الواردات و مكوناتها من عام لآخر! (الجدول رقم 21 من الملحق).

كما تباينت قيمة هذه الواردات من دولة لأخرى، و جاءت إيطاليا في المركز الأول (جدول رقم 21 من الملحق) لتبلغ حجم الواردات منها نسبة 24% بالمتوسط، و يأتي بعدها ألمانيا لتبلغ نسبة الواردات منها 21%. و تحتل فرنسا المركز الثالث بنسبة 16% و تتقارب كل من بريطانيا و اسبانيا و بلجيكا و هولندا في قيمة الواردات منها إلى سوريا، حيث تراوحت نسبة هذه الواردات بين 6-9%.

أما بالنسبة للواردات الزراعية فقد تَصَدَّرَ السكر قائمة الواردات بكميات متزايدة من 295.8 ألف طن عام 2000، إلى 434.2 ألف طن عام 2004. و تطور تكاليف شراء هذه الكميات من 3.2 مليار ليرة سورية عام 2000 إلى 5.4 مليار تقريبا عام 2004، و ليشكل هذا الرقم الأخير نسبة 40% من حجم الواردات الكلي لنفس العام، و التي بلغت 13.4 مليار ليرة سورية. و يلي السكر بالأهمية حسب قيمة واردات التبغ، حيث تطورت قيمة الواردات من التبغ من 103 مليون ليرة سورية عام 2000 ، ليصل 1.5 مليار ليرة سورية عام 2004، و ليشكل نسبة 11.3% من حجم الواردات في ذلك العام.

و تأتي مبيدات الأعشاب، و مبيدات الفطريات، و المبيدات الحشرية، و منظمات النمو، و مانعات التبرعم، المركز الثالث بعد التبغ، لتصل قيمة الواردات منها إلى 1.3 مليار ليرة سورية في عام 2004، و ليشكل نسبة 9.8%. و يمثل الحليب المجفف بأشكاله المختلفة المركز الخامس، لتصل الكميات الموردة من الاتحاد الأوروبي منه 4.2 آلاف طن، و بقيمة 818 مليون ليرة سورية في عام 2004، و ليشكل نسبة 6.1% من مجمل الواردات لنفس العام.

يلي ذلك بذار الخضار، و بذار البطاطا، الذي يستورد من الاتحاد الأوروبي، حيث تم استيراد 248 طن من بذار الخضار، و 289 من بذار الشوندر، و 4608 طن من بذار البطاطا عام 2004، و لتصل قيمتها 919 مليون ليرة سورية و لتشكل نسبة 7.2% من مجمل قيمة الواردات.

و يأتي بعد ذلك السمن الحيواني و الزبدة، حيث بلغت الواردات منها 6674 ألف طن عام 2004، بقيمة تصل إلى 728 مليون ليرة سورية ، و لتشكل نسبة 5.4% من حجم الواردات الكلي. أما الأرز فبلغ حجم المستوردات منه 11631 طن، و بقيمة تصل إلى 233.1 مليون ليرة سورية، و ليشكل نسبة 1.7% من مجمل قيمة الواردات.

3-2-3- الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي وخاصة و بالسلع الزراعية :

لقد سبق و اشرنا إلى تطور التجارة الكلية و التجارة الزراعية مع الاتحاد الأوروبي، و تبين لنا أن المتوسط السنوي لحجم الصادرات الكلي إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2000-2004) بلغ بحدود 152.9 مليار ليرة سورية، في حين لم يتجاوز متوسط حجم الواردات الكلي لتلك الفترة 56.5 مليار ليرة سورية، مما يعنى أن الميزان التجاري كان موجبا (رابحا) في تلك الفترة بالمتوسط 95.4 مليار ليرة سورية. و تراوح هذا الميزان من + 2.75 مليار ليرة سورية عام 1990 ليصل 123.9 مليار ليرة سورية عام 2002، و انخفض في عام 2003 ليلبغ 106.31 مليار ليرة سورية، و استمر لينخفض إلى 80.79 (الجدول رقم 13 من الجدول). و من الجدير بالذكر أن ظهور الميزان التجاري الكلي رابحا، يعود في الأساس إلى تصدير الزيوت النفطية و مشتقاتها خلال الفترة السابقة.

أما فيما يخص الميزان التجاري الزراعي، فإنه على العكس، منذ ذلك فقد كان سالبا في جميع سنوات القياس (جدول رقم 16 من الملحق) و تراوح هذا الميزان من - 759 مليون ليرة سورية في عام 2003 إلى - 5736 مليون ليرة سورية عام 2004.

رابعاً: الشراكة الأوروبية مع الدول العربية المتوسطة و نتائجها المتوقعة:

تقوم الشراكة، بحسب ما اقرها الاتحاد الاوروبي، على اتفاقيات بين الاتحاد الاوروبي (الممثل سابقا لخمسة عشر دولة و حاليا لخمس و عشرين دولة) و بين كل دولة عربية على حده، و دون ان يكون لجامعة الدول العربية، أو لأي جهة عربية إقليمية، دور في هذا المجال، الامر الذي يوضح عدم التكافؤ في القدرات، و الإمكانيات بين الشريكين، سواء في القدرة التفاوضية، أو في الإمكانيات المادية، أو في القاعدة الاقتصادية و التكنولوجية.

و هذا ما سمح للاتحاد الاوروبي ان يملّي على الدول المتفاوضة معه الشروط التي يريدّها. و ينفذ ما يناسب مصالحه الذاتية، بما في ذلك الاملاءات السياسية، التي تعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية.

و ذلك كله بالرغم من اعتراف المجلس الاوروبي في حزيران 2003 ان الدول العربية تحتل مساحة واسعة، و ان هذه الدول تمتلك إرثا ثقافيا و تاريخا واحدا، معبراً عنه في ميثاق جامعة الدول العربية التي تضم 22 دولة، (بالرغم من الاختلاف في البنى الاجتماعية و الثروات الطبيعية)، إضافة إلى أن الدول العربية قريبة جدا من القارة الاوروبية، و ترتبط معها بعلاقات تجارية قوية، و حركة هجرة كبيرة، الامر الذي يؤكد ان تنمية و ازدهار هذه الدول سوف يؤثر ايجابيا على الاتحاد الاوروبي.

كما يؤكد تقرير المجلس الأوروبي على أهمية حل الصراع العربي الاسرائيلي، و القيام بالاصلاحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في الدول العربية، وفقا للقواعد التي وضعها الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، وبالرغم من الإمكانيات الاقتصادية التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي، و القدرة السياسية التي يمتلكها على الصعيد الدولي، فإنه لم يوظف شيئا من هذه الامكانيات و القدرات لمصلحة شركائه العرب، و قضاياهم العادلة، و خاصة قضايا السلام في المنطقة، بل بقي تابعا للسياسة الامريكية في المنطقة التي تحركها المصالح الاسرائيلية، غير المتفقة مع الشرعية الدولية.

و من الملاحظ أن عدم الفعل، في الاتحاد الأوروبي، ليس ناتجا عن ضعف في القدرات، لانه يعتبر القوة الاقتصادية الاولى عالميا في العلاقات التجارية، حيث يحتل 20% من المبادلات التجارية العالمية، مقابل 18% للولايات المتحدة الامريكية، و 10% لليابان، اضافة الى ان الاتحاد الاوروبي هو اول مصدر للخدمات، و يتجاوز بذلك الولايات المتحدة الامريكية، كما يتجاوزها في مجموع ناتجه الوطني الخام.

و نظرا لان الشراكة اعتمدت، في المجال السياسي، على تقريب الدول العربية من السياسات الدولية، التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية، و تبنتها اوربا الموحدة، و هي بذلك لم تأخذ المصالح القومية للمنطقة العربية، القائمة على تحقيق السلام العادل و الشامل، و لا المصالح الوطنية لدول عربية صديقة لها، كما انها اعتمدت في المجال الاقتصادي على فتح الاسواق العربية للسلع الأوروبية، لتنافس السلع الوطنية المنتجة محليا ، إضافة إلى أنها لم تحقق منافع سياسية لدول المنطقة، و لم تؤد إلى المنافع الاقتصادية المرجوة، كما يظهر ذلك فيما بعد.

4-1- التوجهات العامة لاتفاقيات الشراكة و مدى توافقها مع المتطلبات التنموية للمنطقة العربية:

تضمنت المقترحات الأوروبية لتعزيز التعاون بين الدول العربية، شرق و جنوب المتوسط ، و بين الاتحاد الأوروبي، و دوله الخمسة عشر، توجهات عامة ظهر للوهلة الأولى أنها تلبى احتياجات المنطقة إلى الإصلاحات الهيكلية، و إلى حل المشاكل السياسية التي تعاني منها المنطقة، و التي أعاققت التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المنطقة العربية، و عطلت الكثير من البرامج الهادفة إلى تحديث الهياكل الاقتصادية و المؤسساتية في هذه الدول.

و نظرا لان الاتحاد الأوروبي قد طرح، بان الهدف الأساسي من العلاقة المنشودة، بين الاتحاد و بين الوطن العربي، هو تنمية المنطقة و مساعدتها على التطور و الازدهار، إضافة إلى إشاعة السلام و الاستقرار في المنطقة العربية، و في أوروبا، لكي يتم التفرغ نحو القضايا التنموية بعد حل النزاعات القائمة في الشرق الأوسط، و إنهاء الأسباب المؤدية إلى الإرهاب و أسلحة الدمار الشامل التي طالت أوروبا أيضا.

و بما أن التوجهات التي طرحتها أوربا و القائمة على حل النزاع العربي الاسرائيلي وفقا لقرارات الشرعية الدولية و مرجعية مدريد، و تهيئة الظروف لانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، و إقامة الدولة الفلسطينية، إضافة إلى طرحها المساعدة على دعم التنمية، و تسهيل الإصلاحات في المجالات السياسية و الديمقراطية، و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و التي تهتم بها دول المنطقة، و ترحب بتلقي المساعدات اللازمة لتحقيقها، وفقا لظروفها الموضوعية.

و انطلاقا من رغبتها في تطبيق برامج إصلاحية تقود إلى تسريع و تائر التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فقد رحبت دول المنطقة بالعرض الأوروبي، و الذي تضمن المساعدة على تحقيق الإصلاحات الآتية:

- إصلاحات سياسية:

تؤدي إلى الإدارة الصحيحة للحكم، و إيجاد دولة القانون، و إشاعة الديمقراطية، و تنمية حقوق الإنسان، و إقرار ثقافة سياسية متعددة و متسامحة تشمل العفو و الحرية الدينية، و تعزيز الحوار السياسي و إدارة الأزمات، و محاربة الإرهاب، و انتشار اسلحة الدمار الشامل، و تأمين مشاركة القوى السياسية و المنظمات المعنية في مختلف قطاعات المجتمع.

- إصلاحات اقتصادية:

تؤدي إلى السماح لدول المنطقة بالمشاركة بفعالية في الاقتصاد العالمي، و تتيح لها خلق فرص عمل للأجيال الجديدة، و ذلك عبر قيام الاتحاد الأوروبي بمواصلة السعي لتحرير التجارة في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطة، و تحديدا في قطاع الزراعة و قطاع الخدمات، إضافة إلى تشجيع التقارب في الأنظمة المطبقة في دول الاتحاد الأوروبي مع مثيلاتها في دول الشراكة، و تعزيز شبكات الطاقة و المواصلات و الاتصالات.

- إصلاحات اجتماعية و حوار ثقافي :

تؤدي إلى إعطاء دفع جديد للحوار بين الثقافات و الأديان و الحضارات، و وسائل الإعلام، و تكريس المساواة بين المرأة و الرجل، و تحديث التعليم، و تعزيز التعاون الإعلامي، بما يأخذ بعين الاعتبار مراقبة المواضيع الحساسة التي تهتم الدول العربية، و عدم التعرض لها في الإعلام الأوروبي.

و نظرا لان جميع التوجهات المبينة أعلاه تتوافق مع المتطلبات التنموية للدول العربية المشمولة بالشراكة، من حيث المبدأ، فان جميع الدول العربية وافقت على السير في هذا المجال، أخذا بعين الاعتبار أنها ستحافظ على مصالحها الوطنية، عند مناقشة بنود الاتفاقية، و تأخذ ما يناسب ظروفها و يحقق الأهداف التي تتوخاها من الشراكة .

و لكن النصوص التي وردت في بعض الاتفاقيات، و منها الاتفاقية السورية، لم تكن لتغيير أي نص في مشروع الاتفاقية المقدم من الاتحاد الأوروبي، بل كان الإصرار على الالتزام و الموافقة على المشروع المقدم دون تغيير.

4-2- دراسة مقارنة لاتفاقيات الشراكة بين الدول العربية و الاتحاد الأوروبي و اتجاهات تطورها:

4-2-1- الأهداف المحددة لهذه الاتفاقيات:

نظرا لان الاتحاد الأوروبي هو الذي وضع مشروع اتفاقية الشراكة، بينه و بين كل دولة عربية وافقت على الدخول بالشراكة، فانه يمكن القول بتمائل الأهداف المحددة لهذه الاتفاقيات من حيث المبدأ، مع وجود فروق بسيطة في التسلسل، أو تقسيم البنود إلى فقرات مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

1. تطابق كامل لأهداف كل من اتفاقية الشراكة مع تونس و اتفاقية الشراكة مع المغرب، و التي تضمنت ما يلي:

- توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطراف المعنية بغية تعزيز علاقاتهم في جميع المجالات التي يرونها مناسبة لان تكون موضوعا لهذا الحوار.
- تحديد شروط التحرير التدريجي لتبادل المنتجات و الخدمات و رؤوس الأموال.
- تطوير المبادلات و تأمين انطلاق علاقات اقتصادية و اجتماعية متوازنة بين الأطراف المعنية من خلال الحوار و التعاون، و خاصة بهدف تشجيع التنمية و الازدهار لتونس (المغرب) و للشعب التونسي (المغربي) و بلدان المنطقة.
- تشجيع التعاون في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و المالية.

2. تماثل الأهداف المبينة في كل من اتفاقيات الأردن و لبنان و مصر و سوريا مع تمايز في عدد الفقرات و البنود بين اتفاقية و أخرى، و اختلاف في الترجمة و وفقا لما يلي:
- يتعهد الطرفان بتكثيف التعاون الاقتصادي في إطار مصلحتهما المشتركة، و وفق الأهداف العامة للشراكة (الأردن، مصر، لبنان، سورية).
 - يهدف التعاون الاقتصادي إلى دعم جهود () الذاتية لتحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة (الأردن، لبنان/ سورية، مصر) مع ملاحظة أن اتفاقية مصر تضمنت فقرتين أخريتين في هذا البند هما:
 - تشجيع تحقيق الأهداف العامة لهذا الاتفاق.
 - تنمية علاقات اقتصادية متوازنة بين الطرفين.

كما تضمنت اتفاقية الشراكة مع لبنان فقرة إضافية في الأهداف هي:

- يضع الطرفان سوية الاستراتيجيات و الإجراءات الضرورية لتحقيق التعاون في المجالات التي يشملها هذا الباب.

و بذلك نجد أن أهداف اتفاقيات الشراكة تعتبر متماثلة مع بعض الإضافات التي لا تغير من معاني النصوص بشئ.

4-2-2-2- التعاون في مجال الزراعة و الصيد (الثروة السمكية):

من مقارنة اتفاقيات الشراكة الموقعة نجد اختلافا واضحا بين ما تضمنته اتفاقيتي تونس و المغرب المتطابقتين تماما في هذا المجال، و بين ما تضمنته الاتفاقيات الأربعة الموقعة مع كل من لبنان و الأردن و مصر و سورية، و يتضح ذلك إذا عرفنا أن اتفاقيتي تونس و المغرب تضمنتا في هذا المجال ما يلي:

- يهدف التعاون في مجال الزراعة و الصيد إلى:
- أ. تحديث و إعادة هيكلية الزراعة و الصيد من خلال تحديث البنى التحتية و التجهيزات و تطوير تقنيات التبريد و التخزين، و تحسين عمليات التوزيع و التسويق للقطاع الخاص.
 - ب. تنويع المنتجات و المنافذ الخارجية.

أما بالنسبة لاتفاقيات الشراكة الأربعة الأخرى، فقد كانت متفاوتة بدرجة واضحة بين اتفاقية و أخرى، تبعا للواقع الزراعي في كل دولة، و كانت الاتفاقية المصرية اقلها بنودا في مجال التعاون الزراعي و أكثرها تعبيراً، أما الاتفاقية السورية فقد كانت أكثرها بنودا و خصوصية. و قد ركزت أهداف التعاون في مجال الزراعة و مصايد الأسماك في الاتفاقية المصرية على الآتي:

- أ. تحديث و إعادة هيكلة الزراعة و مصايد الأسماك، بما في ذلك تحديث البني الأساسية و المعدات و تطوير تقنيات التعبئة و التخزين و التسويق، و تحسين قنوات التوزيع الخاصة.
- ب. تنويع الإنتاج و المنافذ الخارجية، و ذلك ضمن أمور أخرى، عن طريق تشجيع المشروعات المشتركة في قطاع الأعمال الزراعية.
- ج. تعزيز التعاون في أمور الصحة البيطرية و النباتية و في تقنيات التربية، بهدف تيسير التجارة بين الطرفين و تبادل المعلومات.

أما الاتفاقات الثلاثة الأخرى (الأردن، لبنان، سورية) فقد تضمنت قواسم مشتركة هي :

- دعم السياسات الهادفة إلى تنويع الإنتاج.
- تشجيع الزراعات الصديقة للبيئة.
- توثيق الصلات بين المؤسسات و الجماعات و الهيئات المهنية.
- توفير المساعدة و التدريب التقني.
- التعاون في مجال الصحة الحيوانية و الصحة النباتية.
- التعاون بين المناطق الريفية، و تبادل التجارب و الخبرات الفنية في مجال التنمية الريفية.
- التعاون في مجال صحة النباتات و الطب البيطري.

و قد انفردت اتفاقية الشراكة مع سورية بما يلي:

- تشجيع تطوير القطاع الخاص لتخفيض التبعية الغذائية.
- دعم و تشجيع الاستثمارات الخاصة.

3-2-4- مجال و إجراءات تطبيق الاتفاقيات و متابعة التنفيذ:

تضمنت الاتفاقيات الستة الموقعة ما بين الاتحاد الأوروبي و الدول العربية نصوصا متطابقة في مجال و إجراءات التطبيق، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. يركز التعاون بالدرجة الأولى على القطاعات التي تعاني من مصاعب داخلية أو تتأثر بإجمالي عملية تحرير الاقتصاد في () و تحديدا نتيجة تحرير التجارة بين المجموعة الأوروبية و دولة ().
2. و بالمثل سوف يتركز التعاون على القطاعات التي من المتوقع أن تحدث تقاربا اكبر بين اقتصاد كل من المجموعة و دولة ().
3. يشجع الفريقان التعاون الاقتصادي بين () و الدول الأخرى في المنطقة.
4. يؤخذ الحفاظ على البيئة بعين الاعتبار عند تنفيذ القطاعات المختلفة من التعاون الاقتصادي.
5. للفريقين أن يتفقا على توسيع التعاون الاقتصادي إلى قطاعات أخرى لا تشملها أحكام هذا الباب.

كما أن أساليب و إجراءات تطبيق الاتفاقية قد تطابقت بين جميع الاتفاقيات الموقعة و تلخصت في:

- أ. حوار اقتصادي منتظم بين الطرفين يغطي كافة مجالات سياسة الاقتصاد.

- ب. تبادل منظم للمعلومات و الأفكار في كل من قطاعات التعاون بما في ذلك اجتماعات المسؤولين و الخبراء.
- ج. نقل المشورة و الخبرة و التدريب.
- د. تنفيذ الأنشطة المشتركة مثل الحلقات الدراسية و ورش العمل.
- هـ. المساعدات الفنية و الإدارية و التنظيمية.
- و. تشجيع المشاريع المشتركة (لم تتضمن اتفاقية مصر هذه الفقرة).

4-2-4-المزايا الممنوحة للصادرات الزراعية إلى دول الاتحاد الأوروبي:

تضمنت اتفاقية الشراكة مع تونس ومع (المغرب) قبول المجموعة الأوروبية استيراد المنتجات ذات المنشأ التونسي و (المغربي) معفاة من الرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل، و دون كمية أو إجراءات ذات اثر مماثل، مع استثناءات للمنتجات الزراعية المبينة في الملحق رقم (1) و للمنتجات التي تكون أسعارها اقل من أسعار المنتجات الزراعية في المجموعة الأوروبية ، و تخضع لنظام الحصص و أوقات التصدير إلى السوق الأوروبية كما هي مبينة في الملاحق.

أما بالنسبة للاتفاقيات الأربعة الأخرى فقد تضمنت بشكل عام نصوص خاصة بالمنتجات الزراعية اخضعت بموجبها إلى البروتوكولات الناظمة لذلك، سواء من حيث الكميات، أو من حيث الشروط الصحية أو من حيث مواعيد السماح بتصديرها إلى دول المجموعة الأوروبية، و ثم تقسيمها بشكل عام إلى ثلاث مجموعات:

- المجموعة الأولى:
و هي تشمل سلع زراعية محددة، تم السماح بتصديرها إلى دول المجموعة بدون تحديد كميات، شريطة توفر الشروط الصحية و المواصفات، و هي غالبا منتجات لا يمكن للدولة المعنية توفيرها مثل التمور، و بعض الخضار، و الفواكه المصنعة، و النباتات العطرية، و بعض أنواع اللحوم.
 - المجموعة الثانية:
و هي تشمل سلع زراعية، تم السماح بتصدير كميات محددة منها إلى دول المجموعة.
 - المجموعة الثالثة:
و هي تشمل سلع زراعية، تم السماح بتصدير كميات محددة منها خلال فترات محددة، موجودة في الملاحق المرفقة و البروتوكولات.
- و بشكل عام فانه ليس من المتوقع قيام الدول الموقعة على الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بتصدير الكميات التي تم تحديدها من المنتجات الزراعية الممكن تصديرها إلى دول المجموعة الأوروبية، لأسباب متعددة بعضها يتعلق بالأسعار، و بعضها الآخر يتعلق بتوفر الكميات التي تتوافق مع الشروط الصحية و المقاييس الأوروبية، كما نبين ذلك مستقبلا.

4-2-5-المزايا الممنوحة للمستوردات الزراعية من دول الاتحاد الأوروبي:

تضمنت اتفاقية الشراكة التونسية (المغربية) نصوصا خاصة، بتطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على السلع الزراعية المستوردة من دول المجموعة الأوروبية، و بحيث يتم تحريرها كاملا بعد مدة خمس سنوات.

أما بالنسبة للسلع غير الزراعية، فقد تضمنت الاتفاقية أن تحرير المستوردات من الاتحاد الأوروبي وإلغاء الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل يتم خلال مدة اثنتي عشر عاماً. وقد تضمنت الامتيازات الممنوحة للمستوردات من أوروبا، تصنيف المنتجات التي تم إلغاء الرسوم الجمركية وما يماثلها، أو تخفيضها بنسبة معينة، إلى المجموعات الآتية:

- تطلب الاتفاقية إلغاء التعريفات دون حصة كمية على بعض السلع التي لا تنتج بشكل واسع في الدولة المشاركة.
- إلغاء التعريفات مع إمكانية تحديد كمية مرجعية، وفترة التصدير، وتشتمل هذه المجموعة المنتجات التي تتوفر بكثرة خلال فترات الإنتاج في الدول الأوروبية، مثل الخضار والفواكه التي يتم تحديد كميات تصديرها، وفترة المسموحة للتصدير، و فرض تعرفه مخفضة على الكميات التي تتجاوز الحصة المحددة.
- إلغاء التعرفة على كميات محددة يمكن تصديرها إلى الدول الأوروبية، و عدم منح أي تخفيض من التعرفة على الكميات التي تتجاوز الحصة المحددة، كما هو الحال بالنسبة إلى الورد و اللوز و البرتقال و المشمش.

كما أن الاتفاقيات الأربعة الأخرى التي تم توقيعها قد تضمنت نصوصاً مشابهة للنصوص السابقة، مع اختلافات في الكميات المسموح بتصديرها إلى الاتحاد الأوروبي، و الفترات المسموح بالتصدير خلالها.

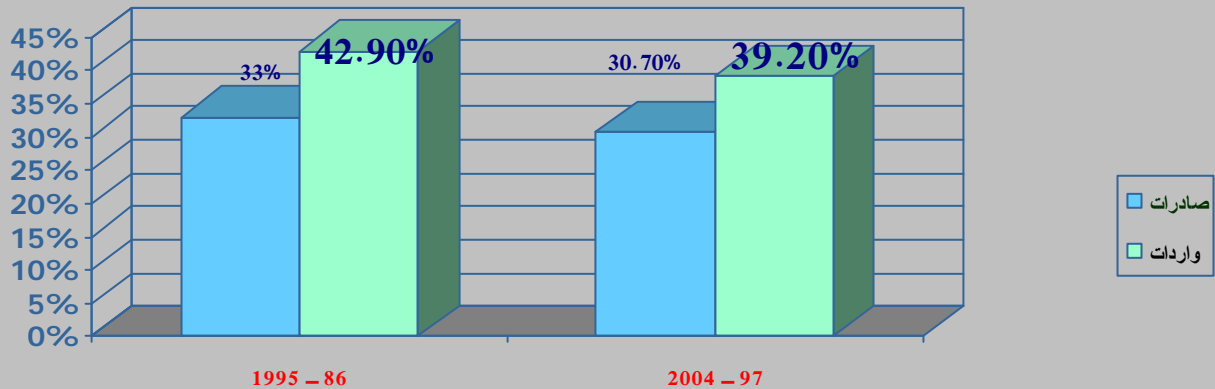
3-4- نتائج تطبيق اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية على مجمل العلاقات الاقتصادية:

أظهر تحليل العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية، خلال العقود الثلاثة الماضية، أن هذه العلاقات لم تشهد تطوراً واضحاً خلال الفترة الواقعة ما بين عام 1986 و عام 2004، بالرغم من الاهتمام الأوروبي و الاهتمام العربي بتنمية و تطوير هذه العلاقات، و يتضح ذلك إذا عرفنا:

1- إن نسبة التجارة العربية مع الاتحاد الأوروبي قد تراجعت خلال الفترة 1997-2004، عما كانت عليه خلال الفترة 1986-1995، سواء بنسبة الصادرات أو الواردات.

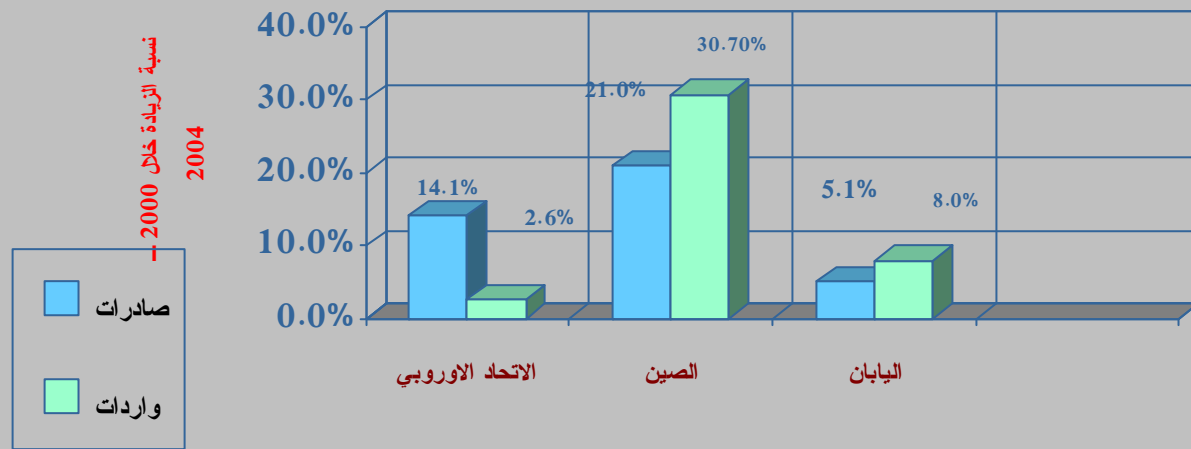
■ ففي مجال الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي تفيد الإحصاءات على أنها كانت خلال الفترة 1986-1995 تمثل 33% من مجمل الصادرات العربية، و تراجعت إلى نسبة 30.7% خلال الفترة 1997-2004.

■ أما في مجال الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي، فقد كانت تمثل 42.9% من إجمالي الواردات العربية خلال الفترة 1986-1995، و قد تراجعت هذه النسبة إلى نسبة 39.2% من إجمالي الواردات العربية كما يظهر ذلك في الشكل التالي.



- 2- استمرار التفاوت في أهمية كل طرف بالنسبة للآخر تجاريا، و كذلك سياسيا، ففي المجال التجاري نجد أن الاتحاد الأوروبي يعتبر مهما تجاريا نظرا لان الدول العربية تصدر حوالي 35% من صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي، و تستورد حوالي 37% من واردتها في المتوسط من الاتحاد الأوروبي. أما الدول العربية، فهي لا تمثل أهمية تجارية كبيرة للدول الأوروبية، نظرا لان صادراتها إلى الدول العربية تمثل حوالي 3.2% من إجمالي صادراتها، و وارداتها من الدول العربية تمثل حوالي 3.7% من إجمالي وارداتها من العالم.
- أما من الناحية السياسية، فإنه بالرغم من أن مصلحة أوروبا تكمن في حل النزاعات في المنطقة، وفقا لقرارات الشرعية الدولية، فإن أوروبا لم تقدم مجهودات كافية لإيصال الفلسطينيين إلى حقوقهم، و إقامة دولتهم.
- 3- اتجاه التجارة العربية للشركاء غير الأوروبيين، بمعدل أسرع من اتجاهه باتجاه الشركاء الأوروبيين، و يتضح ذلك من معرفة أن معدل نمو الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي كان 14.1% خلال الفترة 2004-2000، بينما حققت الصادرات إلى الصين نسبة زيادة مقدارها 21%.
- أما الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي، فقد زادت بنسبة 2.6% خلال الفترة 2000-2004، في الوقت الذي حققت فيه الواردات العربية من الصين زيادة بنسبة 30.7%، و من اليابان زيادة بنسبة 8% خلال ذات الفترة.
- كما يظهر ذلك في الشكل التالي:

الاتجاه العربي نحو الشرق



و لذلك يمكن القول أن الشراكة التي تمت مع بعض الدول العربية، و المسار الأوروبي متوسطي الذي سلكته أوروبا، إضافة الى المسار الذي سلكته مع مجلس التعاون الخليجي، لم تعط النتائج المتوخاة منها لأسباب كثيرة يمكن تلخيصها بما يلي:

- التركيز الأوروبي على منح المزايا للسلع الصناعية التي تتمتع بها بميزة عالية، دون إعطاء مزايا مشجعة للسلع الزراعية، التي تتمتع فيها الدول العربية بميزة كبيرة.
- التفاف الاتحاد الأوروبي على المزايا الممنوحة للصادرات العربية، و عدم إعطاء مزايا لصادرات البتروكيماويات و الألمنيوم مثلاً.
- تنافس الصادرات العربية على أسواق الاتحاد الأوروبي .
- إضعاف القوة التفاوضية العربية نتيجة لعدم موافقة الاتحاد الأوروبي على التفاوض مع المجموعة العربية و إصراره على الاتفاقيات الثنائية.
- تأكيد الاتحاد الأوروبي على هويته الاقتصادية الموحدة، و إصراره على الهوية القطرية بالنسبة للدول العربية.
- ضعف الاستثمارات الأوروبية في الدول العربية.
- تحديد حصص للصادرات الزراعية، و رسوم جمركية على بعض السلع الزراعية.
- تشدد الاتحاد الأوروبي بشأن المواصفات القياسية للصادرات.
- تشدد الاتحاد الأوروبي بالنسبة لحركة العمالة العربية إلى أسواقه.
- تسييس المعونات المقدمة لإعادة تأهيل الصناعة، و عدم كفايتها.
- التركيز الأوروبي على الجوانب السياسية، غير المنسجمة مع المصالح العربية بالإضافة للجانب الاقتصادي

و لهذه الأسباب و غيرها، فان النتائج الفعلية لاتفاقيات الشراكة لم تكن ملموسة على مجمل العلاقات مع الدول العربية، إضافة إلى أنها لم تخدم الاقتصاد العربي بشكل عام.

خامساً: مشروع اتفاقية الشراكة السورية مع الاتحاد الاوربي و مجالات تطبيقها:

1-5- المحتوى الأساسي لمشروع الاتفاقية والعناصر التي تميزها عن بقية الاتفاقيات و مجالات تطبيقها:

أعطت مقدمة اتفاقية الشراكة، المقترحة و الموافق عليها من الاتحاد الأوروبي، المحتوى الذي تضمنته هذه الاتفاقية، كما بينت الخصوصية، التي أصر عليها الاتحاد الأوروبي، لاتفاقية الشراكة مع سوريا، و غير التي الموجودة في بقية الاتفاقيات التي وقعها الاتحاد الأوروبي مع دول حوض المتوسط .

و يتضح من مقارنة مقدمة هذه الاتفاقيات، إن الاتفاقية السورية انفردت في النقاط التالية:

- أهمية تضافر الجهود لتعزيز الاستقرار السياسي و التنمية الاقتصادية، من خلال تشجيع التعاون على مستوى أوروبي - متوسطي شامل، و كذلك على المستوى دون الإقليمي.

- أهمية احترام حقوق الإنسان، و المبادئ الديمقراطية و الحريات السياسية و الاقتصادية، التي تشكل الأساس الجوهرى للشراكة.
- الأخذ بالاعتبار أن انتشار أسلحة الدمار الشامل، و وسائل إطلاقها بالنسبة للدولة أو لغير الدولة يمثل واحد من اخطر التهديدات للاستقرار و الأمن الدوليين.
- الرغبة في التعاون لمواجهة خطر الاستعمال و التداول المحرم للأسلحة الدمار الشامل، و للمواد و التكنولوجيات العائدة لها، آخذين بالاعتبار أن إقامة نظام وطني فعال لضبط التصدير و النقل و الاستخدام النهائي لها، سيسهل أيضا الحصول على السلع و التكنولوجيات المستخدمة في تنمية سورية.
- الإدراك بان الجريمة و الإرهاب الدوليين يمثلان تهديدا للإيفاء بغايات الاتفاق، و للاستقرار في المنطقة.

كما احتوت مقدمة الاتفاقية على قواسم مشتركة مع الاتفاقيات الأخرى، تتعلق بالرغبة في تقوية الروابط القائمة، و أهمية احترام ميثاق الأمم المتحدة.

- تعزيز التعاون و الحوار المنتظم في المسائل الاقتصادية و العلمية و البيئية و التقنية و السمعية و البصرية و الاجتماعية و الثقافية.
- الأخذ بالاعتبار أهمية التجارة الحرة لكل من أوروبا و سوريا، كما تضمنتها الاتفاقيات الدولية.
- القناعة بان الاتفاق يخلق بيئة ملائمة لمزيد من تطوير العلاقات الاقتصادية، و بصورة خاصة في مجالات الاستثمار و التحديث التكنولوجي و التعاون.

لكل ما سبق، نجد أن مشروع، اتفاقية الشراكة الذي قدمه الاتحاد الأوروبي لسورية، يختلف في محتواه الأساسي عن بقية الاتفاقيات. و أن هذا الاختلاف ركز على مسائل لا علاقة لها بالتعاون الاقتصادي، أو بتحرير التجارة، بل ركزت على مسائل أخرى تتعلق بأسلحة الدمار الشامل، و تقنياتها، و نقلها، و كذلك بقضايا الإرهاب، إضافة إلى قضايا حقوق الإنسان و الديمقراطية، و ذلك كله دون أن يلتزم الاتحاد الأوروبي بتطبيق هذه المبادئ على دول المنطقة، و خاصة إسرائيل، التي لم تتضمن اتفاقية شراكتها مع الاتحاد الأوروبي أي فقرة من هذه الفقرات. و هذا ما يؤكد أن الاتحاد الأوروبي يريد توجيه ضغوط إضافية عن طريق الشراكة لمنع سوريا من حماية أمنها الوطني، و التدخل في شؤونها الداخلية خلافا لما هو عليه الحال مع الدول الأخرى.

5-1-1- محتوى الشق الاقتصادي من الاتفاقية:

تضمنت الاتفاقية بنوداً متعددة تتعلق بالقضايا المتصلة بالمال، و الاقتصاد، و التجارة، و وضعتها المجموعة الأوروبية، و أصرت على الالتزام بها، كونها متفقة مع المسائل التي تضمنتها اتفاقيات الشراكة الأخرى، و أهم هذه البنود:

- الانتقال الحر للسلع حيث ستؤدي الاتفاقية إلى إنشاء منطقة تجارية حرة خلال فترة انتقالية أقصاها 12 عاما تبدأ من سريان مفعولها.

و تبدأ هذه الفترة الانتقالية بتخفيض الرسوم الجمركية (أي رسم أو عبء مفروض من أي نوع كان له علاقة باستيراد أو تصدير سلعة، ما عدا الضرائب أو الرسوم الداخلية، و رسم مكافحة الإغراق) أو إلغاء هذه الرسوم على الواردات بين الأطراف، و يشمل ذلك:

- المنتجات الصناعية التي منشؤها سوري و المجموعة، و الواقعة ضمن الفصول من 25-977 من التصنيف الموحد و في التعرفة، باستثناء بعض المنتجات الموجودة بالملحق (2) من الاتفاقية.
- المنتجات الزراعية و الأسماك و المنتجات الزراعية المصنعة التي منشؤها سورية، و المجموعة الأوروبية و المدرجة في الفصول 1-24 من التصنيف الموحد و من نظام التعرفة الجمركية السورية، و على المنتجات المبينة في الملحق (2) من الاتفاقية، حيث ستقوم سورية و المجموعة تدريجيا بزيادة تحرير التجارة المتبادلة بينهما في الزراعة و الأسماك و المنتجات الزراعية المصنعة.

و أكدت مواد الاتفاقية في المجال الاقتصادي على البنود الآتية:

أ. التعاون الاقتصادي:

حددت الاتفاقية أن الهدف من التعاون الاقتصادي دعم جهود سوريا المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة. و يركز التعاون بالدرجة الأولى على القطاعات التي تعاني من صعوبات داخلية، أو التي تتأثر بمجمل عملية تحرير الاقتصاد السوري، و خصوصا تحرير التجارة بين سوريا و المجموعة. و يتعهد الطرفان بتكثيف التعاون الاقتصادي في إطار مصلحتهما المشتركة، و سيركز التعاون على المجالات التي من شأنها جعل اقتصاديات سورية و المجموعة اقرب إلى بعضها البعض، و خاصة تلك التي تولد النمو و فرص العمل.

و ينفذ التعاون الاقتصادي من خلال حوار منتظم بين الطرفين، يغطي جميع مجالات سياسة الاقتصاد الكلي، و من خلال تبادل المعلومات و الأفكار في كل مجالات التعاون، بما في ذلك لقاء المسؤولين الرسميين و الخبراء، و من خلال نقل المشورة، و الخبرة، و التدريب، و القيام بنشاطات مشتركة، كالمؤتمرات و ورشات العمل، و من خلال تقديم المساعدة الفنية و الإدارية.

ب. الجمارك و المسائل ذات الصلة:

انطلاقا من أن تحرير التعرفة الجمركية، يجب أن تواكبه خدمات جمركية فعالة، تستند إلى تشريعات و إجراءات جمركية على أسس من التبسيط و التناسق و الأتمتة، و كذلك الحاجة إلى تجنب العوائق الإجرائية غير الضرورية.

ج. حق إنشاء الأعمال و تقديم الخدمات:

أشارت الاتفاقية إلى ضرورة أن تمنح المجموعة و دولها الأعضاء حق إنشاء الشركات السورية، معاملة ليست اقل تفصيلا عن تلك التي تمنحها لشركات مماثلة في أي بلد ثالث.

كما تمنح سورية الشركات التابعة لدول المجموعة، المنشأة على أراضيها، معاملة ليست أقل تفضيلاً من تلك الممنوحة لشركائها، فيما يتعلق بعملياتها.

د. المدفوعات و حركة رأس المال، و قضايا أخرى:

تضمن سوريا و المجموعة، بدءاً من تاريخ سريان مفعول هذا الاتفاق، الانتقال الحر لرؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية، و التي تقوم بها شركات مؤسسة وفقاً للقوانين النافذة حالياً، و للاستثمارات الجارية وفق أحكام حق إنشاء الأعمال و تقديم الخدمات. و كذلك تصفية و تحويل عائدات الاستثمارات و الربح الناتج إلى الخارج بشكل حر. كما تتشاور الأطراف بهدف تسهيل و زيادة تحرير انتقال رؤوس الأموال بين سورية و المجموعة.

هـ. المنافسة:

تقوم سوريا و دول المجموعة تدريجياً، بتكليف جميع احتكارات الدولة ذات الطابع التجاري، دون المساس بالتزاماتها بموجب الغات. بحيث تضمن في نهاية السنة الخامسة من سريان مفعول الاتفاق أنه لن يكون هناك أي تمييز فيما يخص ظروف الحصول على السلع و تسويقها بين مواطني سوريا، و الدول الأعضاء. و تبلغ لجنة الشراكة بالإجراءات المتخذة من أجل تحقيق الهدف.

و. المشتريات الحكومية:

الفتح الفعال، و المتبادل، و التدريجي، لأسواق المشتريات الحكومية، بحيث يضمن كل طرف أن تتم مشتريات هيئاته بشكل شفاف و معقول، و يمنح كل طرف سلع خدمات و مزودي الطرف الآخر، معاملة ليست أقل تفضيلاً من تلك التي يمنحها للسلع و الخدمات المحلية، و المزودين المحليين.

ز. حقوق الملكية الفكرية و الصناعية و التجارية:

يمنح الطرفان و يضمنان الحماية الملائمة و الفعالة للحقوق الفكرية و الصناعية و التجارية طبقاً لأعلى المعايير الدولية.

ح. المقاييس و التشريعات الفنية و إجراءات تقييم المطابقة:

لا تطبق الإجراءات و الالتزامات المتعلقة بالمعايير و الأنظمة التقنية و إجراءات تقييم المطابقة، بموجب اتفاق العوائق الفنية، أمام التجارة TBT المنبثق عن منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك البند الذي بموجبه يضمن الأعضاء الا يتم إعداد و تبني أو تطبيق القواعد التقنية بغرض، أو مما يكون له اثر على خلق عقبات غير ضرورية في وجه التجارة الدولية، و يتخذ الطرفان الخطوات الملائمة لتشجيع سورية لاستعمال المعايير الأوروبية للمنتجات الصناعية، و إجراءات منح الشهادات.

ط. التعاون العلمي و التكنولوجي:

و يشمل ذلك إقامة علاقات دائمة بين الهيئات العلمية و التكنولوجية للطرفين، و تعزيز قدرات البحث العلمي، و التطبيقي في سوريا، من خلال بناء القدرات في الموارد البشرية، و العلمية، و تقديم الدعم العلمي، و الفني، و المادي، لهيئات البحوث.

ي. التعاون الصناعي:
تشجيع التعاون بين الفعاليات الاقتصادية في سورية و المجموعة، و التحديث و إعادة هيكليّة الصناعة السورية، بما في ذلك البنية التحتية، و دعم مؤسساتها في المجالات ذات الصلة، كالمعايير، و ضمان الجودة أو التصميم الصناعي. و تنويع المخرجات الصناعية في سورية و تعزيز الموارد البشرية، و تحسين الوصول إلى التمويل الاستثماري.

5-1-2- محتوى الشق الزراعي من الاتفاقية:

تضمنت الاتفاقية في مجال الزراعة و الثروة السمكية، أن الطرفان سيُركزان على دعم سياسات تنويع الإنتاج، و تشجيع القطاع الخاص، و إقامة علاقات أقوى بين الأعمال، و المجموعات، و التنظيمات الممثلة للتجارة، و المهن في سورية، و في المجموعة على اسس طوعية. إضافة إلى دعم و تشجيع الاستثمارات في مجال الزراعة، و تقديم المساعدة الفنية، و التدريب، و دعم البحث الزراعي، و استخدام التقنيات الحديثة، و التعاون في معايير الصحة النباتية و البيطرية. إضافة إلى التعاون في مجال التنمية الريفية، بما في ذلك تحسين الخدمات الأساسية، و تطوير النشاطات الاقتصادية المرتبطة بها.

كما تضمنت أن الطرفان سوف يقومان بزيادة تحرير التجارة المتبادلة بينهما، في الزراعة و الاسماك و المنتجات الزراعية المصنعة.

بحيث تستفيد المنتجات الزراعية ذات المنشأ السوري لدى استيرادها من قبل المجموعة الأوروبية من الأحكام الواردة في البروتوكول رقم 1/، و التي حددت السلع التي يتم إلغاء الرسوم الجمركية أو تخفيضها، و لكميات مفتوحة. و كذلك السلع التي يتم إلغاء الرسوم الجمركية عليها، و ضمن حصص جمركية محددة. و كذلك الرسوم الجمركية التي تطبق على السلع التي تتجاوز الحصص المحددة، كما تضمن البروتوكول القواعد الأخرى المتعلقة بتخفيض الرسوم الجمركية على الكميات، التي تتجاوز الحصص.

ويمكن تلخيص أهم ما تضمنته البروتوكولات الزراعية بما يلي:

أ- المنتجات السورية التي منحت ميزات لدخوله إلى الاتحاد الأوروبي:

منح إعفاء كامل من الرسوم الجمركية لبعض السلع الزراعية السورية أهمها:

- تصدير 45 ألف طن من الحمضيات المتنوعة و بكميات محددة لكل منها.
- تصدير كميات غير محددة من الكريب فروت.
- تصدير خمسة عشر ألف طن من البندورة.
- تصدير خمسة و ثلاثين ألف طن من البطاطا.
- تصدير عشرين ألف طن تفاح من نوعيات محددة.
- تصدير عشرة آلاف طن زيت زيتون معبأ، و كميات غير محددة من زيت الزيتون الدوكما.
- تصدير عشرين ألف طن من المولاس.
- تصدير ثلاثة آلاف طن من عنب المائدة.

- منح مئات السلع حصص للتصدير إلى دول المجموعة تتراوح كمياتها ما بين 100-1000 طن، و معظمها من السلع التي كان مسموحا باستيرادها سابقا معفاة، أو من السلع غير المتوفرة في سورية كالقهوة و الشاي و عصير الأناناس و ما شابهها
- إخضاع بعض السلع لأسعار الدخول.
- في حال زيادة الكمية المصدرة عن الحصص المتفق عليها فتخفف الرسوم الجمركية عليها بنسب متباينة و تتراوح بين 30-60 % حسب نوع السلعة.

ب- المنتجات الأوروبية التي منحت ميزات لدخولها إلى سورية:

- منح حصة لمنتجين أوروبيين بالدخول إلى سورية، بإعفاء كامل للرسوم الجمركية و بكمية مثل 2.250 ألف طن من الحمضيات المختلفة و 2.500 ألف طن من التفاح.
- التعريفات الجمركية اقل من 5 % تفك الى صفر فور النفاذ.
- التعريفات من 5-10 % تفك تدريجيا خلال 4 سنوات.
- التعريفات بين 10-40 % تفك تدريجيا خلال 7 سنوات.
- التعريفات بين 40-100 % تفك خلال 12 سنة.
- التعريفات 100 % او اكثر تصبح 70 % و تفك خلال 12 سنة.

ج - المنتجات الزراعية السورية المصنعة التي منحت ميزات لتصديرها إلى الاتحاد الأوروبي:

- معاملة المنتجات الزراعية المصنعة السورية المنشأ معاملة تفضيلية.
- تم إعفاء العديد من المنتجات الزراعية المصنعة السورية المنشأ من كافة الرسوم الجمركية عند تصديرها للاتحاد الأوروبي و بحصص محددة.
- تم منح بعض المنتجات السورية حصصا معفاة من كافة الرسوم الجمركية: 800 طن من السكاكر و اللبان، 900 طن من الشوكولا، 1000 طن من لازانيا و معجنات، 5000 طن من البرغل، 1000 طن من حلويات عربية، 200 طن بطاطا جاهزة للطهي، 400 طن ايس كريم، 120 ألف لتر مياه معدنية، 40 ألف لتر من النبيذ.
- إعفاء كافة المنتجات المصنعة من الرسم الجمركي مع استمراره بفرض الرسوم الأخرى مثل القيمة المقطوعة على كل 1 كغ و أحيانا رسوم أخرى مثل رسم السكر و رسم الطحين.
- سيقوم الاتحاد الأوروبي بتخفيض الرسوم المتبقية بشكل تدريجي خلال الفترة الانتقالية بحيث يتم الانتهاء من كافة الرسوم في نهاية الفترة الانتقالية المحددة ب 12 سنة.

د- المنتجات الزراعية الأوروبية التي منحت ميزات لدخولها الى سوريا:

- منح تخفيض من الرسوم الجمركية بمعدل 40 % من الرسوم النافذة لحصص و هي: 300 الف لتر مياه معدنية، 50 ألف لتر مشروبات غير كحولية، 350 ألف لتر مشروبات كحولية، 50 طن سجائر، 150 طن تبغ مصنع.
- التعريفات اقل من 5 % تلغى عند نفاذ الاتفاقية.
- التعريفات من 5-10 % تفك خلال ثلاث سنوات.
- التعريفات اكبر من 10 % و اقل من 29 % نفذت خلال 6 سنوات.

– التعريفات اكبر من 29 % تفك خلال 12 سنة.

هـ- الأسماك السورية المصدرة الى الدول الاوروبية:

– تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على كافة أنواع الأسماك البحرية، و اسماك المياه العذبة التي تصدر من سوريا إلى الاتحاد الأوروبي، و التي كانت 6 % أو اقل إلى الصفر. و بالنسبة لباقي الرسوم، ستصبح 6 % و تخفض رسومها بمعدل 60 % فور نفاذ الاتفاق، و 80% في السنة الأولى، و 100% خلال السنة الثانية. علما بان سلاطات و أنواع الأسماك المسموح بتصديرها لا تتوفر في سورية للتصدير، و من أمثالها سمك السلمون، الياسفيك، و اسماك القرش، و الانغويلا، و غيرها من مئات السلاطات و الأنواع السمكية المبينة في البروتوكول رقم 3.

و- الأسماك الأوروبية التي ستصدر إلى سورية:

تمضمن البروتوكول رقم 4 موافقة سورية على إلغاء الرسوم الجمركية على المستوردات من الأسماك الأوروبية وفقا للاتي:

- التعريفات اقل من 10 % تلغى فور نفاذ الاتفاقية.
- التعريفات من 10-30 % تفك خلال خمس سنوات.
- التعريفات من 30-80 تفك خلال 7 سنوات.
- التعريفات أعلى من 80 تصبح 80 % و تفك خلال 12 سنة.

و لم يتضمن البروتوكول أو الاتفاقية حصص محددة من صادرات الأسماك الأوروبية إلى سورية.

3-1-5- محتوى الشق السياسي:

تضمنت الفقرة / أ / من المادة الأولى من وثيقة الشراكة، أن غايات الاتفاقيات (توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين يُمكن من تطوير علاقات سياسية وثيقة في كافة المجالات، التي يرونها مناسبة لهذا الحوار)، كما تضمنت الفقرة / د / من ذات المادة " تشجيع التعاون ضمن إطار أوروبي متوسطي شامل، و على المستوى دون الإقليمي، من خلال التكامل بين سورية و شركائها الإقليميين "

ومن النظر إلى شمول هذه الفقرة لجميع أشكال التعاون، فإنها تتضمن أيضا التعاون السياسي بين أوروبا و سوريا، و كذلك التعاون السياسي بين الشركاء في الإقليم. كما أكدت مواد الباب الأول من الاتفاقية على الأسس التي تحكم الحوار و التعاون السياسي بالآتي:

– أن يكون منتظم من اجل رعاية علاقات دائمة من التعاون، يؤمن المساهمة في ازدهار و استقرار و امن المنطقة المتوسطية، و إيجاد مناخ من التسامح و التفاهم بين الثقافات.

– التأكيد على هدف جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، و وسائل إطلاقها بشكل فعال، و متبادل، و قابل للتحقق، و يوافقان على أن يقوم كل الشركاء المتوسطيون بصورة مشتركة، بتوقيع و تصديق و تنفيذ كل حوكم عدم الانتشار، بما فيها التوصل إلى هذه النتيجة عن طريق:

- التحرك باتجاه التوقيع أو التصديق أو القبول، حسب ما هو مناسب، و التنفيذ الكامل لكل الوثائق الدولية الأخرى.
- إقامة أنظمة وطنية فعالة لضبط التصدير، و النقل، و الاستخدام النهائي للسلع، و التقنيات العائدة لأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الاستخدام المزدوج.
- وجوب أن يغطي الحوار السياسي المسائل ذات المصلحة المشتركة، و خاصة السلام و احترام القانون الدولي، و وحدة أراضي الدول.
- يجري الحوار السياسي، بشكل دوري و عند الضرورة على المستوى الوزاري و على مستوى مجلس الشراكة، و على مستوى كبار الموظفين الممثلين لسوريا من جانب، و رئاسة المجلس الأوروبي بمساعدة الأمين العام من الجانب الآخر. أو على مستوى الممثلين الدبلوماسيين، أو أي صفة يمكن أن تسهم في تعزيز و تطوير و تفعيل هذا الحوار.

و عند النظر بعمق إلى محتوى الشق السياسي و مقارنته بما هو موجود في الاتفاقيات الأخرى فإننا نجد:

- انه يخلو من أي إشارة إلى قرارات الأمم المتحدة، و خاصة القرار 242 و 338 المتعلقين بالأراضي العربية المحتلة، و أننا نعتقد أن المفاوضين الأوروبيين لم يوافقوا على ذلك بالرغم من الطلب السوري بهذا الشأن و الحاجة حتى الوصول إلى حل وسط بإضافة تصريح مشترك بشأنه العمل معاً لإحلال السلام العادل و الشامل في الشرق الأوسط وفقاً لمرجعية مدريد و قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 242 و 338.
- إن النصوص الموجودة في هذا الشق السياسي مذكورة فقط في الاتفاقية السورية دون أي وجود لمثلها في الاتفاقيات الأخرى.
- أوضحت هذه النصوص الأهمية التي يعلقها الجانب الأوروبي، لقضايا الحوار السياسي، مع التركيز على القضايا التي تقربنا من وجهة نظره، و ليس تلك التي تأخذ مصالحنا بعين الاعتبار.

4-1-5- محتوى الشق الاجتماعي في الاتفاقية:

تضمنت المادة الثانية من الاتفاقية أن احترام المبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان الأساسية، التي وضعها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ستلهم السياسات الداخلية و الخارجية للطرفين، و تشكل عنصراً أساسياً لهذا الاتفاق.

كما تضمن الباب السابع مجالات التعاون في المسائل الاجتماعية و الثقافية و حدود الحوار الاجتماعي و النشاطات المتصلة به، و التي يمكن تلخيصها بما يلي:

- قيام حوار منتظم بين الطرفين يتناول كل القضايا الاجتماعية ذات الاهتمام المشترك.

- استخدام الحوار الاجتماعي لإيجاد سبل، و وسائل تحقيق المزيد من التقدم، في مجال انتقال العمال، و المساواة في المعاملة، و الاندماج الاجتماعي للمواطنين السوريين، و مواطني المجموعة، من المقيمين بصفة قانونية في البلدان المضيفة.
- شمول الحوار بشكل خاص القضايا المتعلقة بشروط الحياة، و العمل، للجماعات المهاجرة، و المسائل المرتبطة بالهجرة، و المشاريع و البرامج حول المساواة في المعاملة بين المواطنين السوريين و مواطني المجموعة، و المعرفة المتبادلة للثقافات و الحضارات، و تشجيع التسامح و إزالة التمييز.
- إدراك الطرفين لأهمية التنمية الاجتماعية، التي يجب أن تسير على احترام الحقوق الاجتماعية الأساسية.
- اتخاذ الإجراءات و وضع البرامج، حول أي موضوع يهمهما، مع إعطاء الأولوية للاجراءات التالية:

- خلق فرص عمل و تطوير التدريب في المناطق ذات معدلات الهجرة المرتفعة من أجل تخفيض ضغط الهجرة، و إعادة دمج المهاجرين غير الشرعيين المرحلين إلى بلدانهم.
- تطوير دور المرأة في مسيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- تطوير و تعزيز البرامج السورية لتنظيم الأسرة و حماية الأم و الطفل.
- تحسين نظام الضمان الاجتماعي و الرعاية الصحية.
- تحسين الظروف المعيشية في المناطق الأقل تديماً.
- تشجيع برامج تبادل مجموعات الشباب.
- تشجيع التفاهم المتبادل و التسامح.
- يتعهد الطرفان، و بروح من الاحترام الثقافي المتبادل، بوضع أسس ثابتة لحوار ثقافي مستمر، و تشجيع التعاون الثقافي على المدى الطويل في أي مجال مناسب.
- إعطاء اهتمام خاص للشباب في تحديد مشاريع و برامج تعاون و الأنشطة المشتركة، و السماح لهم بالتعبير عن الذات.
- يعلق الطرفان أهمية خاصة على تعزيز دور القانون، و تقوية المؤسسات على جميع المستويات، في مجالات الإدارة بشكل عام، و تطبيق القانون و آلية العدالة و استقلال القضاء، و تحسين فعاليته و تدريب العاملين، القانونيين.
- تقييم قضايا الهجرة و وضع قواعد قبول المهاجرين، و أوضاع المهاجرين و حقوقهم، و القضايا المتعلقة بضبط الحدود، و منع الهجرة غير المشروعة.
- التعاون لمنع و ضبط الهجرة غير القانونية، و إعادة قبول مهاجرين غير شرعيين.
- التعاون الفعال بين الأجهزة المعنية في قطاعات الصحة و العدل و الداخلية، بهدف تخفيض عرض العقاقير غير المشروعة، و الطلب عليها، و الهيكل الأكثر فاعلية للاتجار غير المشروع بالمخدرات.
- موافقة الطرفين على التعاون من أجل منع الجريمة المنظمة و مكافحتها، و خاصة في ميادين الفساد و تزييف الوثائق الصناعية أو المواد المشعة.
- اتفاق الطرفين على منع، و الحد من، أعمال الإرهاب وفقاً للاتفاقيات الدولية، و قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة و قوانينها و أنظمتها الوطنية، بما في ذلك تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1373، و قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، و تبادل المعلومات

حول مجموعات الإرهاب، و شبكات دعمها بالاتفاق المشترك وفقا للقانون الدولي، و التشريعات الوطنية.

و لدى مقارنة هذه الاتفاقية بالاتفاقيات الأخرى، فإننا نجد أن الشق الاجتماعي موجود في جميع الاتفاقيات، إلا أن هذه الاتفاقية تنفرد فيما تتضمنه في الاندماج الاجتماعي للمواطنين في الطرف الآخر. كما أنها تنفرد في مجال التعاون في مكافحة الإرهاب، إضافة إلى تعزيز دور القانون و تقوية العدالة، و التركيز على استقلال القضاء، إضافة إلى التوسع في ضوابط منع الهجرة غير الشرعية و ضبط الحدود، و كذلك التعاون في مجال العقاقير غير المشروعة.

5-2- الآثار المتوقعة لاتفاقية الشراكة على إنتاج و تسويق السلع الزراعية:

تقوم اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية على إلتزامات سورية متوجب تنفيذها، و على وعود بتقديم مساعدات فنية و مادية من الجانب الأوروبي، إضافة إلى حوار مفتوح في مجلس الشراكة، و في المستويات الأدنى حول القضايا السياسية و الاجتماعية. وقد بينت التجارب السابقة أن مشاكل كثيرة قد اعترضت الدول التي سبقتنا في توقيع اتفاقياتها، سواء حالة تونس أول دولة وقعت اتفاقية للشراكة، او حالة المغرب و هي ثاني دولة وقعت اتفاقية الشراكة، أو مصر و هي الدولة الثالثة التي وقعت اتفاقيتها. وقد تجلت هذه المشاكل في نقص موارد الخزينة نتيجة لتخفيض الرسوم الجمركية أو إلغائها على المستوردات من الاتحاد الأوروبي، أو مواجهتها بقيود شديدة صحية و فنية زراعية أو صناعية جعلتها غير قادرة على توسيع صادراتها الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي في الوقت الذي حصلت فيه الدول الأوروبية على امتيازاتها كاملة للتصدير إلى الدول الشريكة معها.

كما أن هذه المنافع التي عوّلت عليها هذه الدول و المتعلقة بزيادة الابتكار و الإنتاجية نتيجة للمنافسة، و نقل التقانات الحديثة إلى وحداتها الإنتاجية، و كذلك تشجيع الاستثمارات الأوروبية، لم تظهر نتائجها على المدى القصير أو حتى المتوسط . و إذا أخذنا حالة سورية ، فإننا نعتقد أن الظروف ستكون أصعب، نظرا للدور الأساسي للمؤسسات الحكومية في قيادة الاقتصاد الوطني بشكل عام، و خاصة في القطاع الصناعي، بالرغم من القرارات التي اتخذت لتشجيع القطاع الخاص بالعمل في هذا القطاع على التوازي مع القطاع العام و تخفيف القيود الحكومية على الاستيراد و تشجيع التصدير، و كذلك بالرغم من القرارات التي اتخذت في القطاع الزراعي و خاصة في مجال تشجيع الصادرات الزراعية و تحرير القسم الأكبر من السلع الزراعية إنتاجا و تصديرا، و مع ذلك فإن الوفاء بمتطلبات الشراكة سيأخذ وقتا أطول بكثير مما كان عليها الحال في الدول الثلاث الأولى، أو في الدول العربية الأخرى التي سبقتنا في توقيع الشراكة.

و سوف نحاول فيما يلي استشراف الآثار المتوقعة لهذه الاتفاقية على الزراعة السورية.

5-2-1- الآثار المتوقعة على تطوير الصادرات الزراعية السورية إلى الاتحاد الأوروبي:

اتضح أن الاتفاقية تضمنت إعفاء بعض الصادرات السورية من الرسوم الجمركية وما ماثلها سواء إعفاء كاملاً أو تخفيض محدد لهذه الرسوم خلال الفترة الانتقالية. ونظراً لأن الكميات المتفق على تصديرها من الحمضيات و التفاح و البطاطا و المولاس و عنب المائدة، سوف لن تشكل أكثر من 1% من الصادرات الزراعية السورية إلى دول الاتحاد الأوروبي، و ذلك إذا استثنينا السلع الزراعية الواردة في الاتفاقية و التي تصدر حالياً إلى الدول الأوروبية بالاستناد إلى اتفاق عام 1977، الذي منح المنتجات الزراعية مزايا جيدة شجعت الصادرات الزراعية بشكل جيد. و في المقابل فإن من المشكوك فيه القدرة على تصدير نسبة كبيرة من السلع الزراعية المشمولة بالاتفاق لأسباب كثيرة أهمها:

- تشدد الجانب الأوروبي بالمواصفات و الأصناف و القضايا البيئية و الصحية الزراعية، و العبوات، الأمر الذي يعيق عملية التصدير للسلع المشمولة بالأعضاء.
- ضعف البنية التحتية التسويقية المتاحة للتصدير في سورية.
- ضعف الرقابة على الصادرات الزراعية، و بالتالي تعرضها للرفض من الجانب الأوروبي.
- عدم توفر الأصناف المبينة في الاتفاقية، لمعظم السلع الزراعية الموافق على تصديرها إلى دول الاتحاد الأوروبي، كما تم الإشارة إليها سابقاً.
- عدم إنتاج قسم كبير من السلع الزراعية الواردة في البروتوكول رقم 1 المسموح بتصديرها، سواء معفاة من الرسوم او مخفضة الرسوم.
- عدم وجود السمعة و العلامة التجارية للسلع الزراعية المصنعة، و الموافق على تصديرها، و بالتالي عدم وجود طلب عليها في الدول الأوروبية.
- المناقشة الحادة بين منتجائنا الزراعية و منتجات الدول الأخرى التي وقعت على الشراكة مع أوروبا و التي لمعظمها اسواق قديمة في أوروبا لمنتجاتها.

و بالرغم مما سبق فإننا نؤكد على أهمية تدليل هذه العقبات، و السير في طريق التوجه لتصدير اكبر كمية ممكنة من السلع، التي وافق عليه الاتحاد الأوروبي بموجب الاتفاقية. و في نفس الوقت نجد أن أهمية البحث عن أسواق أخرى في الدول العربية، أو النامية، أو الآسيوية، يمكنها استيعاب منتجائنا الزراعية الفائضة، بدلا من الاعتماد على الدول الأوروبية.

5-2-2- الآثار المتوقعة على الواردات الزراعية من الاتحاد الأوروبي:

تضمنت الاتفاقية إعفاء كامل من الرسوم الجمركية لكميات رمزية من الحمضيات المختلفة (2250 طن) و التفاح (2500 طن) و هي كميات لا تؤثر لها على الواردات، و حتى لو وردت بكاملها.

إلا أن الاتفاقية تضمنت إلغاء التعريفات الجمركية التي رسومها اقل من 5% ، و إلغاء تدريجي للتعريفات الجمركية بين 5-10% خلال مدة أربع سنوات، و تفكيك التعريفات الجمركية التي تزيد عن 40% خلال 12 سنة.

و ذلك كله دون وجود تمييز في السلع الزراعية الممكن استيرادها، كما ورد في البروتوكول 1 بالنسبة للسلع الزراعية السورية. الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة كبيرة للواردات الزراعية من الاتحاد الأوروبي، مع حرمان الخزينة السورية من عائدات جمركية لا يستهان بها.

5-2-3- الآثار المتوقعة على زيادة و تحسين الإنتاج الزراعي:

تضمنت الاتفاقية التركيز على التعاون بين الطرفين في مجال دعم سياسات تنويع الإنتاج و تشجيع الزراعة الصديقة للبيئة، و خلق تعاون أوثق بين الأعمال و المجموعات و المنظمات التي تمثل التجارة و الحرف في الطرفين، إضافة إلى دعم و ترويج الاستثمارات الخاصة، و المساعدة الفنية و التدريب و الأبحاث الزراعية و استخدام التقانات الحديثة، إضافة إلى التعاون في مجال مواصفات الصحة النباتية و البيطرية، و تحديث البنية التحتية، و عمليات التوزيع، و قد بينت الاتفاقية أن التعاون قد يأخذ شكل نقل المعرفة، و إنشاء المشاريع المشتركة، أو خطط التدريب، إضافة إلى أنها حددت أن التعاون في مجال إجراءات الصحة البيطرية و الصحة النباتية، هو بغرض تسهيل التجارة.

لذلك فإننا نجد أن الاتفاقية لم تتضمن التزاما من الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات تعويضية لتطوير القطاع الزراعي و زيادة الإنتاج و الإنتاجية، و أن كنا نعترف بان الاتحاد الأوروبي، و قبل الاتفاقية، يقدم مساعدات قيمة، و يمول برامج تنمية تساهم في تطوير القطاع الزراعي، و حل المشاكل التي تعترض زيادة الإنتاج، و تحسين فرص تصدير منتجاته.

كما أننا توقعنا أن تتضمن الاتفاقية مواداً محددة بالبرامج التي يمولها، و ينفذها، الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة.

5-2-4- الآثار المتوقعة على ميزان المدفوعات:

اتضح من الدراسة السابقة أن ميزان التجارة الخارجية بالسلع الزراعية خاسراً مع الاتحاد الأوروبي خلال السنوات السابقة، و إن هذه الخسارة قد تراوحت بين - 1.61 مليار ليرة سورية عام 2000، إلى - 5.7 مليار ليرة سورية عام 2004. و نظراً لعدم توقع زيادة كبيرة في الصادرات الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي، نتيجة لاتفاقية الشراكة، و توقع زيادة كبيرة في الواردات الزراعية من الاتحاد الأوروبي، فإن ميزان المدفوعات، سوف يتأثر سلباً نتيجة لاتفاقية الشراكة، إذا لم تتخذ إجراءات لتحرير التبادل بالسلع الزراعية بين سورية و الاتحاد الأوروبي في ظل الاتفاقية.

5-3-5- الآثار المتوقعة على توفير الاستثمارات الزراعية:

سوف تساهم الاتفاقية عند توقيعها في إعطاء مزيد من الثقة لمؤسسات التمويل و الشركات العاملة في مجال الصناعات الزراعية. و كذلك في مجال التسويق لتوفير استثمارات جديدة في سورية. و من المتوقع إن توجه هذه الاستثمارات إلى الصناعات الغذائية و الزراعية و صناعة مستلزمات الإنتاج الزراعي و النسيج، أكثر من توجيهها إلى مجال الإنتاج الزراعي المباشر بشقيه النباتي و الحيواني. كما أن هذه الاستثمارات يمكن أن تكون مشتركة مع مستثمرين محليين، أو عرب، بقصد التصنيع الزراعي للتصدير و تحت علامات تجارية أوروبية، و ذات شهرة عالمية.

سادساً: الخلاصة و النتائج:

1- تعتبر الاتفاقية التي اقترحها الاتحاد الأوروبي للشراكة مع سورية، مرحلة متقدمة لبروتوكول التعاون الذي وقعته سورية مع الاتحاد الأوروبي عام 1977، لتنظيم العلاقات الاقتصادية و الثقافية و المالية بين الطرفين، و كان من أهدافه تشجيع التجارة بينهما عن طريق حرية دخول المنتجات السورية المصنعة إلى الأسواق الأوروبية، وفقاً لشروط محددة، و منح تخفيضات مهمة للمنتجات الزراعية السورية المصدرة إلى المجموعة الأوروبية. و بناء على اجتماع برشلونة بين الدول، جنوب و شرق المتوسط، و بين الاتحاد الأوروبي، فقد تم الاتفاق على التفاوض، من أجل توقيع اتفاقيات شراكة، بين الاتحاد الأوروبي و بين كل دولة من دول حوض المتوسط، بهدف تعزيز الروابط المشتركة و توسيع التعاون الإقليمي، و تعزيز العلاقات التجارية و تطويرها، للوصول إلى منطقة

تجارة حرة عام 2010، إضافة إلى تشجيع و دعم الإصلاحات في المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

و قد توالى إقبال دول المتوسط على التفاوض و توقيع اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و وفقا لنصوص متماثلة إلى حد كبير، بل و متطابقة في حالة تونس و حالة المغرب، حتى أصبحت سوريا الدولة الأخيرة التي فاوضت على توقيع الاتفاقية، و توصلت إلى مشروع اتفاقية موافق عليه من الطرفين، تم توقيعه بالأحرف الأولى بين الطرفين، ثم جمد لأسباب سياسية لا علاقة لسوريا بها.

و من الجدير بالذكر، إن تأخر سوريا بالتفاوض على الاتفاقية كان لأسباب بعضها ذاتي و أكثرها موضوعي، يمكن تلخيصها بعدم القناعة الكاملة بان آثار هذه الاتفاقية سوف تكون ايجابية بالنسبة لسورية و اقتصادها، و مصالحها الوطنية، خاصة و إن هذه الاتفاقيات هي بين شركاء غير متكافئين اقتصاديا و سياسيا، و بالتالي فهي إملاء شروط من شريك قوي على مشترك ضعيف.

2- حقق القطاع الزراعي السوري تطورا واضحا خلال السنوات العشر الماضية، تجلّى بزيادة الإنتاج و الإنتاجية للمحاصيل الإستراتيجية الرئيسية، و وفقا للخطة المقررة، تجلت بزيادة إنتاج الحبوب بنسبة 18% خلال السنوات الخمس الماضية، عما كان عليه سابقا، و زيادة إنتاج المحاصيل الصناعية بنسبة 12% ، باستثناء القطن لأسباب اقتصادية و مائية، و زيادة إنتاجية الهكتار من الخضار بنسبة 29% كما حققت الثروة الحيوانية و منتجاتها تطورا ملموسا.

3- أعطت الحكومة اهتماما للمنتجات الزراعية ذات الميزة التصديرية، مثل الأغنام و القطن و الحبوب و الخضار و الفواكه و التوابل، و حققت فوائض تصديرية فيها جميعا. و حصل تطور جيد في الصادرات الزراعية السورية، تجلّى بزيادة الصادرات من الحيوانات الحية، من 4.7 مليار ليرة سورية عام 2000 إلى 12.4 مليار ليرة سورية عام 2004، و بلغت الصادرات من القطن 7.6 مليار ليرة سورية، و من محاصيل الخضار 4.3 مليار ليرة سورية، و من الفواكه 7.8 مليار ليرة سورية، و من الحبوب 8.9 مليار ليرة سورية، و من التوابل ملياري ليرة سورية، و من زيت الزيتون 1.7 مليار ليرة سورية. و بذلك بلغت قيمة الصادرات الزراعية عام 2004 ما مجموعه 52 مليار ليرة سورية.

و من الجدير بالذكر أن الصادرات من الحيوانات الحية و من القطن و من الخضار و الفاكهة و من التوابل قد انخفضت بمبلغ إجمالي يساوي 13.3 مليار ليرة سورية عام 2004 عما كانت عليه عام 2002، الأمر الذي يحتاج إلى دراسة معمقة للأسباب الكامنة وراء هذه النقطة السلبية.

4- زادت الواردات الزراعية خلال الفترة 2000-2004 من 39 مليار ليرة سورية إلى 65.8 مليار ليرة سورية، و تعود أسباب هذه الزيارة إلى زيادة مستوردات الحبوب (أرز، شعير، ذرة) بحوالي 3.7 مليار ليرة سورية، و السكر بحوالي 5.6 مليار ليرة

سورية، والقهوة و الشاي بحوالي ملياري ليرة سورية، و الخضر و الفواكه بحوالي 1.3 مليار ليرة سورية، و الأعلاف الحيوانية بحوالي 1.7 مليار ليرة سورية. و باقي السلع الزراعية بحوالي 14 مليار ليرة سورية، أما الزيوت و الدهون فقد انخفضت وارداتها بحوالي 1.4 مليار ليرة سورية نتيجة لزيادة إنتاج الزيوت و السمون النباتية محليا.

و إذا نظرنا إلى الميزان التجاري السوري فإننا نجد موجبا خلال الفترة 2000-2003 بفضل الصادرات من النفط، ثم أصبح سالبا عام 2004، بحوالي - 78 مليار ليرة سورية، بعد أن كان موجبا بمبلغ 80.1 مليار ليرة سورية عام 2002، و تحتل الزراعة و المنتجات الغذائية نسبة 18.5 % من إجمالي الصادرات و النسيج نسبة 4.2 % . أما النفط و المنتجات النفطية، فان نسبتها عام 2004 كانت 68.5 % من إجمالي الصادرات، منخفضة من نسبة 77.2 % عام 2001. أما المستوردات السورية، فقد ارتفعت بسرعة من 187.5 مليار ليرة سورية عام 2000، إلى 327 مليار ليرة سورية عام 2004.

تحتل المنتجات الكيماوية نسبة 17.8% من إجمالي المستوردات عام 2004، تليها الآلات (16%) ثم المنتجات الغذائية 9.7 و الزراعة 7.1 % من إجمالي المستوردات. 5- يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لسوريا، سواء من حيث الصادرات أو من حيث الواردات، و يتضح ذلك من تطور التجارة الكلية، من 83.6 مليار ليرة سورية عام 1990 إلى 241.6 مليار ليرة سورية عام 2002، ثم انخفضت إلى 187.3 مليار ليرة سورية عام 2004.

و تحتل أوروبا مكانة خاصة في الصادرات السورية، حيث صدر إليها 64.4 % من إجمالي الصادرات عام 2001، ثم انخفضت نسبة الصادرات إلى 53.8 % عام 2004، نتيجة لانخفاض الصادرات من النفط و بعض السلع الأخرى.

أما بالنسبة للتجارة الزراعية الكلية لسوريا مع الاتحاد الأوروبي فقد تطورت من 17.63 مليار ليرة سورية عام 2000، لتصل إلى 21.12 مليار ليرة سورية عام 2004، و يعود ذلك إلى زيادة سريعة في حجم الواردات الزراعية، بينما استمرت الصادرات الزراعية ثابتة تقريبا عند حوالي 7.9 مليار ليرة سورية، مما نتج عنه زيادة العجز في الميزان التجاري الزراعي من - 1.7 مليار ليرة سورية عام 2001 إلى - 5.7 مليار ليرة سورية عام 2004.

6- عند النظر إلى هيكل الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوروبي، فإننا نجد أن الصادرات من النفط تبلغ حوالي 92.2 % عام 2004، بينما احتلت بقية الصادرات نسبة 7.8 % ، يأتي في مقدمتها الخيوط و المنسوجات و الملابس (3.1%) و القطن (1.1%).

أما بالنسبة للصادرات الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي، فان الخيوط القطنية و القطن يحتلان 53.4 % من إجمالي الصادرات الزراعية، و يحتل زيت الزيتون نسبة 11.2 % و الجلود الحيوانية 9.3% من إجمالي الصادرات الزراعية.

7- تضمنت، اتفاقية الشراكة توجهات عامة تتعلق بتنمية المنطقة و مساعدتها على التطور و الازدهار، و إشاعة السلام و الاستقرار في المنطقة العربية و في أوروبا، و تضمنت الاتفاقية الطلب إلى إجراء إصلاحات سياسية تؤدي إلى الإدارة الصحيحة للتحكم و إيجاد دولة القانون، و إشاعة الديمقراطية، و إصلاحات اقتصادية تسمح لدول المنطقة المشاركة في الاقتصاد العالمي، و إصلاحات اجتماعية و حوار ثقافي يؤدي إلى إعطاء دفع جديد للحوار بين الثقافات و الأديان و الحضارات، و بذلك وجدت دول المنطقة أن بإمكانها أن تسخر جهودها للقيام ذاتيا بهذه الإصلاحات، و التفرغ لقضايا التنمية، و لذلك رحبت بدرجات متفاوتة، بالشراكة، و توقعت تحقيق أهدافها و مصالحها المشتركة، و عندما اعد الاتحاد الأوروبي مشاريع الاتفاقيات، عمل على تكييفها مع مصالحه، و مع علاقاته السياسية مع الدولة المرشحة للتوقيع، و بما يكفل مصالحه و تقريب الدول من توجهاته السياسية و الاقتصادية، و تحقيق الهدف القاضي بفتح أسواق الدول الأخرى لمنتجاته و فرض قيود على منتجات الدول المشاركة، و خاصة الزراعية.

8- لم تعط اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الاتحاد الأوروبي نتائج ملموسة على العلاقات الاقتصادية، حيث أظهرت الدراسات أن نسبة التجارة العربية مع الاتحاد الأوروبي قد تراجعت خلال 1997-2004 عما كانت عليه خلال الفترة 1986-1995، سواء بالنسبة إلى الصادرات أو الواردات.

ففي مجال الصادرات العربية إلى دول الاتحاد نجد أنها كانت تمثل 33% خلال الفترة 1986-1995 من مجمل الصادرات العربية، و تراجعت إلى نسبة 30.7 % خلال الفترة 1997-2004.

أما في مجال الواردات العربية من الدول الأوروبية فقد كانت تمثل 42.9 % من إجمالي الواردات العربية خلال الفترة 1986-1995 تراجعت إلى نسبة 39.2 % خلال الفترة 1997-2004.

أما اتجاه التجارة العربية فقد كان للشركاء غير الأوروبيين، حيث حققت الصادرات العربية زيادة قدرها 21%، بينما كان معدل نمو الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي 14.1%.

أما الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي فقد زادت بنسبة 2.6 % خلال الفترة 2000-2004، في الوقت الذي حققت فيه الواردات العربية من الصين زيادة بنسبة 30.7 %، الواردات العربية من اليابان زيادة بنسبة 8% خلال ذات الفترة.

و هذا كله يؤكد على أن الشراكة التي تمت مع بعض الدول العربية، و المسار الأوروبي المتوسطي الذي سلكته أوروبا، إضافة إلى مسار مجلس التعاون الخليجي، لم تعط النتائج المتوخاة منها لأسباب كثيرة أهمها:

– التركيز على منح المزايا للسلع الصناعية دون الزراعية التي تتمتع الدول العربية بميزة فيها.

- توخي المصالح الأوروبية في جميع الاتفاقيات، و عدم إعطاء مزايا للصادرات العربية من البتر وكيماويات و الألمنيوم.
- ضعف القوة التفاوضية العربية نتيجة لعدم قبول الأوروبيين التفاوض مع العرب كمجموعة أو مع الجامعة العربية.
- تحديد حصص للصادرات الزراعية التي تتمتع بها بميزة.
- تسييس المعونات المقدمة لإعادة هيكلية الصناعة و عدم كفايتها.
- التركيز على الجوانب السياسية غير المنسجمة مع المصالح العربية.

9- تعتبر الاتفاقية التي عرضها الاتحاد الأوروبي على سورية مختلفة في توجهاتها عن بقية الاتفاقيات، و انفردت في قضايا سياسية تتناول التعاون الإقليمي و الثنائي، بين شركاء الاتحاد الأوروبي، كما تضمنت مواد حول حقوق الإنسان و المبادئ الديمقراطية و الحريات السياسية و الاقتصادية، التي اعتبروها الأساس الجوهري للشراكة، إضافة إلى أنها انفردت في الإشارة إلى أسلحة الدمار الشامل و وسائل إطلاقها، و ضرورة مواجهة خطر استعمالها و تداولها، و التكنولوجيات العائدة لها، إضافة إلى الإرهاب و ضرورة مواجهته و التعاون بشأنه، و هذا كله غير موجود في الاتفاقيات الأخرى.

كما انفردت في المجال الزراعي بالإشارة إلى تشجيع القطاع الخاص و التخلص من احتكارات الدولة.

10- تضمنت الاتفاقية أربعة مجالات اساسية، كان الأول هو المجال الاقتصادي و المالي، و الثاني المجال الزراعي، و الثالث المجال السياسي، و الرابع المجال الاجتماعي.

و بذلك فقد غطت جميع المجالات، و لم تقتصر على شراكة اقتصادية إنما تضمنت شراكة في السياسة الخارجية و في القضايا الاجتماعية، و في فرض تعاون ثنائي مع شركاء أوروبا في المنطقة، خلال و بعد المرحلة الانتقالية، لذلك فقد كانت اتفاقية إذعان وأمر واقع، استفاد منها الأوروبيون من الظروف الدولية و الضغوط الخارجية على سورية.

11- نود أن نسجل هنا كل التقدير للوفد المفاوض السوري الذي استطاع أن ينتزع بعض المواقف السياسية من الاتحاد الأوروبي، أو استطاع أن يحصل على منافع أكثر في المجال الزراعي، و هذا أمر ليس بالسهل على قوة عظمى تريد فرض سياستها التي تخدم مصالحها في المنطقة العربية، و تستغل الظروف السياسية في المنطقة و الضغوط الخارجية على سورية، لتغيير ثوابتها القومية.

كما نود أن نبين انه ليس من السهل الحصول على بعض المنافع في ظل مواجهة الضغوط الدولية التي تفرض حصاراً غير معلن على سورية، خاصة و أن للاتحاد الأوروبي أجندته في المنطقة التي يملك وسائل الضغط لتنفيذها.

كما نود التأكيد على أن مفاوضات الاتحاد الأوروبي يحاورون الدول الأخرى في اتفاقية للشراكة معدة مسبقاً من قبلهم ، و يقدمونها للدول التي عليها الموافقة مع تعديلات جزئية لا تمس الجوهر، و لذلك جاءت الاتفاقيات مع جميع الدول متطابقة في معظم موادها و متشابهة في المواد الأخرى باستثناء الاتفاقية السورية إلي جاءت متميزة بما احتوته في المجال السياسي و في المجال الاجتماعي.

12- لدى النظر إلى الآثار المتوقعة للشراكة على الزراعة السورية، فإننا نجد أن آثارها الإيجابية ستكون متواضعة جداً، إذا لم يتم تعديلها، بحيث تعطي مزايا للمنتجات الزراعية السورية لدخول الأسواق الأوروبية من جهة، و الالتزام بتقديم مساعدات مالية، و دعم فني لقطاع الزراعة، يعوض التأثيرات السلبية التي ستلحق بالاقتصاد السوري.

و من المتوقع أن تشمل آثار تطبيق الاتفاقية على القطاع الزراعي ما يلي:

- زيادة في الصادرات الزراعية تعادل حوالي 1% من حجم الصادرات الزراعية الحالية إلى الاتحاد الأوروبي، في حال تم تصدير كامل الكميات المسموح بتصديرها بموجب الاتفاقية، إضافة إلى ما يتم تصديره حالياً. و مع ذلك فمن المشكوك فيه تصدير هذه الكميات.
 - تشدد الجانب الأوروبي بالمواصفات و الأصناف و القضايا البيئية و الصحية الزراعية، و العبوات.
 - ضعف البنية التحتية التسويقية المتاحة للتصدير في سورية.
 - ضعف الرقابة على الصادرات الزراعية، و بالتالي تعرضها للرفض من الجانب الأوروبي.
 - عدم توفر الأصناف المبينة في الاتفاقية لمعظم السلع الزراعية الموافق على تصديرها إلى دول الاتحاد الأوروبي.
 - عدم إنتاج قسم كبير من السلع الزراعية الواردة في البروتوكول رقم 1 المسموح بتصديرها، سواء معفاة أو مخفضة.
 - عدم وجود السمعة و العلامة التجارية للسلع الزراعية المصنعة، و الموافق على تصديرها، و بالتالي عدم وجود طلب عليها في الدول الأوروبية.
 - المنافسة الحادة بين منتجاتنا الزراعية و منتجات الدول الأخرى التي وقعت على الشراكة مع أوروبا.
- و بالرغم مما سبق، فإننا نؤكد على أهمية تذليل هذه العقبات، و السير في طريق التوجه لتصدير أكبر كمية ممكنة من السلع التي وافق عليها الاتحاد الأوروبي بموجب الاتفاقية.
- و في نفس الوقت نجد أن أهمية البحث عن أسواق أخرى في الدول العربية، أو النامية أو الآسيوية، يمكنها استيعاب منتجاتنا الزراعية الفائضة، بدلا من الاعتماد على الدول الأوروبية.

- زيادة كبيرة في الواردات الزراعية من الاتحاد الأوروبي نتيجة لإلغاء التعريفات الجمركية عن السلع الزراعية المستوردة في دول الاتحاد، مباشرة أو خلال أربع سنوات، أو خلال 12 سنة، حسب التعرفة الجمركية، وذلك كله دون تحديد للسلع الممكن استيرادها و الحصص منها، كما ورد في البروتوكول رقم 1 بالنسبة للصادرات الزراعية السورية.
- تضمنت الاتفاقية التركيز على التعاون بين الطرفين، على دعم سياسات تنويع الإنتاج و تشجيع الزراعة الصديقة للبيئة و خلق تعاون أوثق بين الأعمال و المجموعات و المنظمات، التي تمثل التجارة و الحرف في الطرفين، إضافة إلى دعم و ترويج الاستثمارات الخاصة، و المساعدة الفنية و التدريب و الأبحاث الزراعية و استخدام التقانات الحديثة، إضافة إلى التعاون في مجال مواصفات الصحة النباتية و البيطرية و تحديث البنية التحتية و عمليات التوزيع، و قد بينت الاتفاقية أن التعاون قد يأخذ شكل نقل المعرفة، و إنشاء المشاريع المشتركة أو خطط التدريب، إضافة إلى أنها حددت أن التعاون في مجال إجراءات الصحة و الصحة النباتية هو بغرض تسهيل التجارة.
- لذلك فإننا نجد أن الاتفاقية لم تتضمن التزاما من الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات تعويضية لتطوير القطاع الزراعي و زيادة الإنتاج و الإنتاجية، و أن كنا نعترف بان الاتحاد الأوروبي، و قبل الاتفاقية يقدم مساعدات قيمة، و يمول برامج تنموية تساهم في تطوير القطاع الزراعي، و حل المشاكل التي تعترض زيادة الإنتاج و تحسين فرص تصدير منتجاته.
- كما أننا توقعنا أن تتضمن الاتفاقية موادا محددة بالبرامج التي يمولها، و ينفذها الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة.
- من المتوقع ان تؤثر الاتفاقية سلبا على ميزان المدفوعات، نظرا لان ميزان التجارة الزراعية خاسر مع الاتحاد الأوروبي، و هذه الخسارة سوف تزداد، و نظرا لعدم توقع زيادة كبيرة في الصادرات الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي نتيجة لاتفاقية الشراكة، و توقع زيادة كبيرة في الواردات الزراعية من الاتحاد الأوروبي، فان ميزان المدفوعات سوف يتأثر سلبا نتيجة لاتفاقية الشراكة إذا لم تتخذ إجراءات لتحرير التبادل بالسلع الزراعية بين سورية و الاتحاد الأوروبي، في ظل الاتفاقية.
- من المتوقع ان تساهم الاتفاقية عند توقيعها في إعطاء مزيد من الثقة لمؤسسات التمويل و الشركات العاملة في مجال الصناعات الزراعية. و كذلك في مجال التسويق لتوفير استثمارات جديدة في سورية.
- و من المتوقع إن توجه هذه الاستثمارات إلى الصناعات الغذائية و الزراعية، و صناعة مستلزمات الإنتاج الزراعي و النسيج، أكثر من توجيهها إلى مجال الإنتاج الزراعي المباشر، بشقيه النباتي و الحيواني.

كما أن هذه الاستثمارات يمكن أن تكون شريكة مع مستثمرين محليين أو عرب بقصد التصنع الزراعي للتصدير و تحت علامات تجارية أوروبية و ذات شهرة عالمية.

و في الختام نؤكد أن هذه الاتفاقية هي نتائج جهود كبيرة من المفاوضين السوريين، و ليس بالإمكان أفضل مما كان نظرا لان التوقيع ضرورة في عالم اليوم لا يستطيع أن يستمر فيه من ينعزل عن الآخرين.

الدكتور يحيى بكور

الملحق

الجداول من 1 إلى 23